قال امیر المومنین من کتب هذه
علی ظهر لسانه قادر علی فهم جمیع
مسائله

۵۵۸۱

باسمه تعالی

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت: ۸۹۹۵

رده‌بندی دیویی: ۱۲۸۸ ج ش/ ک ۱۶۲ الف ۴۹۲/۷۵

سرشناسه: جامی، عبدالرحمن بن احمد، ۸۱۷ - ۸۹۸ ق، شارح

عنوان قراردادی: الکافیه. شرح

عنوان: شرح جامی

کاتب: محمد کاظم بن عبدالعلی تبریزی تاریخ کتابت:

محل نشر: تبریز ناشر: دارالطباعه حاج ابراهیم تاریخ نشر: ۱۲۸۸ ق.

صفحه شمار: ۲۹۳ ص. مصور☐ ترسیمی☐ گراور یا افست☐

زبان: عربی ابعاد: ۱۶×۲۴ نوع خط: نسخ، نستعلیق (حاشیه)

روش تهیه: وقفی☑ اهدایی☐ خریداری☐ ارسالی☐

توضیحات: ا/ غلام نبی دلاوری تاریخ ثبت: بهمن ۱۳۶۷

یادداشتها: ۱. عنوان دیگر: فوائد الضیائیه، شرح کافیه.
۲. معلق به حواشی بارز (عصام الدین، عبدالغفور، جابردی و...) می‌باشد.

موضوع(ها): ۱. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ - ۶۴۶ ق. الکافیه - نقد و تفسیر. ۲. زبان عربی - نحو.

شناسه (های) افزوده: الف. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ - ۶۴۶ ق. الکافیه. شرح. ب. تبریزی، محمد کاظم بن عبدالعلی، کاتب. ج. دلاوری، غلام نبی، واقف. د. عنوان.

فهرستنگار: صفری تاریخ فهرستنگاری: خرداد ۹۰

نام شمس

باسمه فریدون

دروغ گفته یک معما گفته ام
کرا ... کن به بنده ام

که همش صد قدم تو از رفت
تو دم رفت به قدم کردید

انت في بيتنا كنون لنا
اذا ان لم يكن تكنتم لا

قال امير المؤمنين من كتب هذا
على ظهر كتابه فادر على فهم جميع
مسائله

مامون الرشید غلام خود نوشت

بمن یمن بمن یمن بمن یمن
غلام در جواب نوشت
بمن یمن بمن یمن بمن یمن

هذا دخل ... ملك ...

٥٥٨١

نو لطف رحم ... ٢٧ / ١١ / ١٣٦٧

سر خود خدمت رسانم
تو ... ارسال ...

وكثرة الغلط في الطلب
بعلى قدر الاستعجال في البطلب

نقل الصخر من قلل الجبال ايسر من ...

هذا كتاب شرح جامی

قوله وقد عبر بعض الشعراء آه يعني اي بعض الموصوفين في سورة الشعراء وهو امير المؤمنين عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى اله واصحابه المتادبين بادابه اما بعد فهذه

فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب

تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز

ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتاسف و

سميتها بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر

المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ عليه ما

عليه لم يتصد دد سالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل

ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يتصدره على سننها ولا يلزم من

ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى تكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله

جزء من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فيجب

لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام

ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام

وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث

قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل

قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم

الطيب باول بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف

الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن

حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة

الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله

بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او

موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد

ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا

عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا

حكما الحقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات

الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة و

الجن والدال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ

فلا حاجة الى قيد زايد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة

غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث

متى اطلق واحس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فلا يخرج عنه وضع الحروف حيث لا يفهم

معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا و

اطلاق الحروف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها

اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما

يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او

مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده

مبني على تجريده عنه يخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها

وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء

كتابخانه
شماره ثبت ۹۴۷۶
تاريخ

بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد
وضع بعض الالفاظ بازاء البعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه
الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا
كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر
وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة
مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل
جزء لفظه على جزئه وفيه توقف لانه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد و
التركيب قبل وضع اللفظ له وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما
هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه
صفة اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث
اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من
المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان
متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة
الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج
به عن حد الكلمة مثل الرجل قائمة وبصري واما الهاء ما يدل جزء اللفظ منه على جزء
المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله

في الكلمة والكلام

علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه
لو كان الامر بالعكس لكان انسب ما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال
هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له
لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا
فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع
يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت
الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا
تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على
وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد
من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة في هذه الاقسام
الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة
فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفسها ان تدل الكلمة عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه
الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد
الاسم ان شاء الله تم القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما
يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في
قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا
يقع كما سيعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن
ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال و

والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له
او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة الفصل الثاني
وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من
الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك
اى بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك
لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام
كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة
تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشترك بين الاقسام
الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل
بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه
وليس المراد بالحد هيهنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى الحدود
في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك وصرح بها فيما بعد بناء على تفاوت
مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو
المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى
تضمنا حاصلا بسبب اسناد احد الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فايدة تامة فخرج بقوله ما لفظ به ولا المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات

وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل
اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية
وبينهما اسناد يفيد المخاطب فايدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين
حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع
انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ديز
مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف
ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال
الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت
فقط والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى
ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر
الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فخرج بصدق
الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد
بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة
ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند به وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي
العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف
وحرف وثلثة منها من جنسين مختلفين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان
الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في
اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي
الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان

مسند فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو
زيدا فلم يكن من تركيب الحروف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو
الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير
بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع
الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره
اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصول ما ذكره بعض
المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا
وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى
ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا
في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا
وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه
ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه و
الحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان
يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه
واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد
في كل منهما ان يكون ملحوظا لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان

الحروف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه
الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان
يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى بناء على صحة ارادة
كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى
لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هنا
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى
متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل
فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم
لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك
المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد
صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح
نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقا او عن

المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظروف والجار والمجرور نحو اما مك
زيدًا وعليك زيدًا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول و
خرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناهما به بحسب اصل الوضع
وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين
معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة
على واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وابن الدلالة
من الارادة ولما فرغ عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به
فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثيرها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره
هنا بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة
لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل
من خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد
ذهب الى انها الكهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع
لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى
المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرهما كالموصول
وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر
بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة

قوله ليس من امبر امصيام في امسفر هذا كلام تم ١٠
في جواب رجل من حمير التي هي قبيلة من طي من سلد
اين ابر
امصيام في امسفر
والمعنى اين جملة الا
حسان ونفع الخير الصيام في
وقت السفر فاجاب عليه السلم موافقا
للغة ليس من البر ونفع الخير الصيام في السفر
وهذا الحديث صريح في نفي ما جوزه العامة من الصوم في

قوله فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير اه اي
اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف التعريف
حرف النداء مع انه يدخل عليها او يكون
مبنيا على مذهب من قال ان تعريف
المنادى بتوجه الخطاب اليه
او باللام المقدرة
كما سيأتي
ان شاء الله تعالى وان الخلاف انما هو في المنادى المنكر
بارجرد اما المعرف قبله كالضماير فحرف النداء لا
يفيد تعريفا وهو المفهوم من كلام بعض المحققين

المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم
فينبغي ان يدخل بالاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية
فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد
عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر
الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا التنوين
الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على
دخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور الاول والحروف بالاخر وكلاهما منتفيان
في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم
لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه و
منها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم
اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء
مضافا لان الفعل والجملة قد يقعان مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد
يقال هذا بناء بل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا
يختص بالاسم وانما قيدناها بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان
مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه
لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا فالاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي
يشبه المبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا
يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما
ليس بمركب اصلا من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف

بالاعراب والمبني ماخوذ من
البناء وهو القرار وعدم التغير
شابه البناء المحكم الذي
لا تغيره الرياح
نعم اه

قوله اي الاسم الذي ركب مع غيره الغرض من هذا الكلام
دفع اعتراض الشارح الرضي وتحصيله ان المركب يطلق
على احد
الجزئين لنسبة
الاخر وعلى مجموعهما كما
طلاق الزوج على احد الزوجين وعلى
مجموعهما ومراد المصنف المعنى الاول مع
ان استعماله في الثاني اشهر والالفاظ المشتركة
لا تقع في الحد فضلا عن ان يكون المقصود منها معنى
غير مشهور ولو سلمنا هذا لكن لا نسلم ان كل مركب مع غيره

12

لم يبنه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في
البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج هؤلاء في
مثل قام هؤلاء لكونه مشابها المبني الاصل كما يجيء في بابه انشاء الله تعالى ثم اعلم ان صاحب الكشاف جعل
الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم
مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد
التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد
التركيب وهو ظاهر من كلام الامام الهمام عبد القاهر واعتبر المصنف مع وجود الصلاحية حصول
استحقاق الاعراب بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون
الاسم معربا فلم يعتبره احد لذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم
النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له معتدا بها في
معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم
ليجعل اخره مختلفا ليطابق كلامهم فتعريفه متقدم على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان
معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما
يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف ولا يعرف
ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المصنف وحكمه اي من جملة
احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي
هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف وصفة
بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعضها منها خلاف ما يعمل

في الاسم

13

قوله الاعراب ما اي حركة او حرف انما اشتهر كون الاعراب بهما استعمل لفظة ما المشتركة بين المعاني في التعريف واراد بها لفظا وليست للتردد فان الاعراب حركة او حرف بل ذكر الاشارة بانهما لا يجتمعان في مورد الاستعمال بل يتحقق احدهما في بعض المعربات والاخر في بعض اخر تعم اكه

البعض الاخر وانما خصصنا الاختلاف بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية
والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز
اي يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدر تبيانا اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير و
الاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك
جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا
اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد
بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب
في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في
اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامل ما
ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل
قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في
الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا
القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة لافراد المعرب ما اي حركة او حرف
اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف
وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا به العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا
بالبينة المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضي
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف
لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل

14

ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة الاختلاف

وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكان مراده هذا المعنى

حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن

الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد واللام

فيه متعلق بقوله اختلاف اخره ليدل ذلك الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية

والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة

على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه اي

اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل التناوب والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا

تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي

ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها الاختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب

للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل

الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته والاشك

ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال

عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت

معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه

يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب و

جر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية

اصلا لاختلاف الضم والفتح والكسر فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية

على قلة فالرفع حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل

الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية

اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كانت او حرفا علم

15

الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مقصودا لم يحتج الى المعاني

الباء المقصد بها لمباكاني الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية

لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة

لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير وما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له والعامل

لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على الكلمة

المقتضية للاعراب فلفظ جاء في جاءني زيد عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع

علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة

لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد

المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر

المنصرف اي الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب

في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون

بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات

الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بحركات الثلث في احوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة

رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله

رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم

الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة

ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد

علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر كما يجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت

مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه

تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد

اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها

فلا يضاف الا اليها وهو كناية والهن لشي المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة
والافعال القبيحة وهذه الاسما الاربعة منقوصات فانه فوك وهو اجوف واوي
لام هاء اذ اصله فوه وذو وما كان وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما
اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسما الاجناس واعراب
هذه الاسما الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة
اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة
اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء
بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات
نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها
اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسما المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط
بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسما بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد
ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسما الستة لان
اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب سما وانما اختاروا هذه الاسما
الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في
اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسما المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع
فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا
ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان
كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية

لان اخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك فيكون
اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان
كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما يجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا
وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا ويجمع بالواو
والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها الثلثون و
هي الثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين
على ثلثين لانها ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة و
على هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في المجموع فاعرابها
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان
يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة
ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الا
لتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو
يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون
وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية
لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا

٨٩٦٥

لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب
الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري قليلا بالنسبة الى اللفظي بين ان
اللفظي ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر
الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا
للحركة الاعرابية كالاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكالاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول
العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فما ذهب
اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في احوال
الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الا
حوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر
او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كالاسم الذي في آخره ياء مكسور
ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا
وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون
الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في
الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي سقوط النون با

بالاضافة

بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع
تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو
القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء
الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه
يعني فيما عدا ما ذكرنا مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تقسيم المعرب المنصرف
وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته بمعرفة المنصرف على قياس
الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم
معرب فيه علتان نوعان باجتماعهما واجتماع شرايطهما فيه كما سيجيء ذكره من علل تسع
او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام
هاتين العلتين بان توثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين
البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع لكل
واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع
ثم تركيب والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن
والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زايدة منصوب
على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زايدة وقوله الف فاعل الظرف اعني
من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة
الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزايدتين ولو جعل الالف
فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون استقرارا
كهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا من هذا

انه فات جانني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم
اخير عليه في هذا الوصف قوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب
لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول
تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحدة او القول بانها تسعة تقريب لها
الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم
احد عشر ولكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه
ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر
مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة
بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع
ومعد يكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل و
حكمه اي حكم غير المنصرف الاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم
مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل
واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع من الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة
التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع لمعدوله عنه والوصف فرع الموصوف و
التانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل
والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع
وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا
الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري
صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة لان غير

المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم
خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه
راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف
في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقول فاطمة عليها الصلوة والسلام صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ
عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا واما الثاني فكقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا
كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف
يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس
بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز
عنه ضروري عند بعض الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سَلَامٌ
عَلَى خَيْرِ الْاَنَامِ وَسَيِّدٍ حَبِيبِ اِلٰهِ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٍ بَشِيرٍ نَذِيرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ عَطُوفٍ
رَؤُفٍ مَنْ يُسَمَّى بِاَحْمَدِ فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي
في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل
التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهتم عندهم وان
لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف
الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال الجموع غير المنصرفة التي صرف
المنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي
تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام
علتين المذكورتين احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية
حقيقة كالاكالب والاساور وانا عمم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات
والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو

الفا التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة
وضعا لا تنفكان عنها اصلا فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة
بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب
اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية
مثلا لم يعتد بقوة اللزوم الوضعى فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا و
خروجه اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التى يقتضى
الاصل او القاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة
المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من
خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع فى الصورة فقط فلا
ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة
ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى مغايرة
للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت
الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها
مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست
مخرجة عما هو القياس فيهما اعنى اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس
وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان
المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر
العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة فى
تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا
ثلث ومثلث وجمع وعمر واخر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية
او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل واعتبروه فيها لا انهم

تنبهوا للعدل فيها اولا ثم من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد
فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن
ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففى بعض تلك الامثلة يوجد
دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها
لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل
الى التحقيقى والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج
المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا
معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل
على اصليهما ان فى معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ
ايضا مكررا كما فى جاءنى القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا
الحال فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف و
الصواب مجيئها والسبب فى منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل كما ذكر والوصف لان الوصفية
العرضية التى كانت فى ثلثة ثلثة صارت اصلية فى ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له
واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لان معناه فى الاصل اشد تأخرا نقل الى
معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى عن الآخر و
قال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اى عن اخر من ولما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب التعريف او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدى ولم يصح
اخر شئ من ذلك تعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعا مؤنثا جمع
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على
حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات

فأصله إما جمع أو جماعى وجمعاوات فإذا اعتبر إخراجها عن واحدة منهما يتحقق العدل
فأحد السببين فيهما العدل التحقيقي والآخر الصفة الأصلية وإن صادفت بالعلمية في باب
أسماء فإن جمع وأخواته أحد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الأصلية وعلى ما ذكرناه لا
يرد الجموع الشاذة كأنيب وأقوس فإنه لم يعتبر إخراجهما عما هو القياس فيهما كالأنياب
والأقواس كيف ولو اعتبر جمعهما أولا على أنياب وأقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية
ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن ابن يحكم فيهما بالشذوذ و
من هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول وإن قدر أي خروجا كأنيب عن أصل مقدر
مفروض يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فإنهما
لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية اعتبر فيهما العدل و
لما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما أن أصلهما عامر وزافر عدل بهما إلى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول
عن قاطمة وأراد بها كل ما هو على فعال علما للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء
في لغة بني تميم فإنهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء كالأعلام
المؤنثة مثل حضار وظفار ووبار فإنها مبنية وليس فيها إلا سببان العلمية والتأنيث
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف أيضا حملا على
نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار
العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب
قطام ههنا ليس في محله لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وإنما قال في بني تميم لأن الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من
بني تميم أكثرهم فإن الأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة

فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيهما لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف و
هو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع مثل أحمر فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة
أو بحسب الاستعمال مثل أربع في مررت بنسوة أربع فإنه موضوع لمرتبة معينة من
مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية كما في المثال المذكور
فإنه لما أجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الأعداد علم أن معناه
مررت بنسوة موصوفة بالأربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا الأصلي
بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي لأصالته لا العرضي
لعدم صحته فلذلك قال المصنف شرطه أي شرط الوصف في سببية منع الصرف أن يكون
وصفا في الأصل الذي هو الوضع بأن يكون وضعه على الوصفية لأن تعرض
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الأصلية أو زالت عنه فلا
تضره بأن يخرج عن سببية منع الصرف الغلبة أي غلبة الاسمية على الوصفية
ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض أفراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة كما
أن أسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا
يحتاج في الفهم عنه إلى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم
مضرة الغلبة صرف لعدم أصالة الوصفية أربع في قولهم مررت بنسوة أربع ومنع
من الصرف لعدم مضرة الغلبة أسود وأرقم حيث صارا اسمين للحية الأول
للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وأدهم حيث صار اسما للقيد من
الحديد لما فيه من الدهمة أعني السواد فإن هذه الأسماء وإن خرجت عن الوصفية
لغلبة الاسمية لكنها بحسب أصل الوضع أوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الأصلية
أيضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الأسماء الصفة الأصلية ووزن الفعل

واما عند استعمالها في معانيها الأصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة
التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى
القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال وهو
ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني
الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي
الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط فيه شرطه في سببيته منع الصرف العلمية اي علمية
الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان و
لان العلمية لها حكم ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث
المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في
التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط الجواز ولا بد في وجوبه
من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي
في منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على الثلثة
مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفه الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه و
جور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة من الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند
يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور
الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب علما للمرأة وسقر
علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما

سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه
وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به
اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان
الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها كما تقدم وهو مؤنث معنوي سماعي
باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي زال
بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف
وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها
لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا
صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب
فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان حرف الرابع قائم مقامه فعقرب
اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان
سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها
في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان
يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون
الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات
لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او
الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه
سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية
العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف
شرطان شرطها الاول ان تكون تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية

بان تكون

بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة
العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد
رواة القراء لجودة قراءته فيه قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما
جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمية
فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في
العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي
ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين نوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط
الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب
ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فانه لما
علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فلم يوغ [illegible] فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط
وان لا يعتبر فان قلت فلم اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم
لم يعتبر ههنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويه بسببين اخرين لئلا يقاوم سكون
الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها بالتقوية بسببين اخرين اعتبارها بالاستقلال
شتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في
شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان
غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع
على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء
الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه وبوبه مما يقال من ان
العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر
فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين

٢٩

صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان
او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى
الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع
السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لكون صيغة مصونة عن
قبول التغير وتكون بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث
باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها
بغير هاء لانها لو كانت معها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو
مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع مدائن وهو لفظ
اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة
منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون
بغيرها فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان
ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة فانها لما
هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فتنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها
بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال ان حضاجر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه
فصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير
منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل
جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها

جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لاحاجة

في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى

الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لان

علم الجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الا

بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما في الوصف قال لئلا يتوهم ان الجمعية

كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك

اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال

قد نقضتم عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بجعل الجمع اعم من ان يكون

في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير

ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه

فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع

كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحالة ولا في الاصل حمل

في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح

فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما

فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على

تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن و

قيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع

سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن

بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي

كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل

لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة

الجمع المحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او

واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم

قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه نقول جاءتني جوار و

مررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة

مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف

للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب

بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر

الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في

قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني

الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوا

على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف

والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال

غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر و

لهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف

عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر

بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت

بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال

فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة

الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة لثقلها وعوض عنها التنوين

فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة

واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في الحالتين كما عرفت التركيب وهو

صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد النجم وبعض علمين

شرط العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة بنوع ما في منع الصرف وان لا يكون مضافا

لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده

اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو

تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها

انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا

كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات

فان قلت كان الواجب على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا

متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين

قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة

على الاسناد فلم يذكر بنائها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم البلد

مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلد جعلا اسما واحدا

غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان

من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وتسميان مضارعتين

ايضا لمضارعتهما الالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في

ان سببيتهما لمنع الصرف اكونهما مزيدتين او فرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما

لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصفة

فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من

الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني

صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه

اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب

واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما

او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران وكانا في صفة فانتفاء فعلانة

اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث

عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه

صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون

فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه

ومن ثمه اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير

منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق

على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير

منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا

خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة

وندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه

ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو

غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على

وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته لمنع الصرف بل شرطه فيها

احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي

الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من

هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر علما وبقم وخضم لرجل اعلام

نقلت الى العلمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما

لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك

الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير

منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير
مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في
اوله اي اول وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او
حرف زايد من حروف اتين كزيادة تاي مثل زيادة حرف وحرف زايد في اول الفعل
غير قابل اي حالكون وزن الفعل وما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج
الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا
وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق
التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجي التاء في اسودة للحية الانثى ليس
باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار الغلبة الاسمية العارضة
ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجي يعملة للناقة القوية على العمل والسير
وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه با
لسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب اخر واحترز بذلك عما تجامع التي التانيث وصيغة
منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان
يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر فانه اريد به المسمى
بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل
مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق
من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه
ذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل
استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل

ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث و
احمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان
مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد
شيء من الامر الذي بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا
مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذي احد سببيه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه
سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى
احد السببين الذي هو العلمية فانتفى السبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصف
سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط
فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر الميم
علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه
ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق
لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر والاوزان التي يتحقق فيها العدل تحقيقا
كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق
لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية
والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله
وخالف سيبويه الاخفش هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع
موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير
مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان صفة
الوصفية قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واما الرد ويخرج منه افعل
للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه

قوله لان الامر... تابع موصوفه في زوال العلمية و
ذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختاره قوله الشيخ
الرضي واختار سيبويه منع صرفه وافق جمع من النحاة
اعلاه الكوفيون صرفه ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في
تاثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في زوال العدل
بزوال الوصف عصام

قوله اي لا يوجد شيء آه هذا التفسير دفع لما يرد على ظاهر
عبارة المصنف لان الاستثناء فيها مفرغ فالمستثنى
منه المقدر اما شيء ما او سبب من هذين
٣٥ السببين والاول خلاف الواقع اذ يوجد مع

قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بالاخلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الاصفة الاصلية بعد التنكير اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قبل الباعث على اعتبارها التشبيه باسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شئ من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون المزيدتان وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير اعتباره من اعتبار متضادين اعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية

مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا نقدر احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بد ان يقول بالكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة تقويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرفت به المصنف غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وقد يجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل والبغال

وجمع السيد الثاني ضخمات وكالأيام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان
التعريف انما يكون للماهية دون الافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة
كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا
بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لان معنى الرفع المحلي
انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع
المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من
المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور
لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل
المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه
الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت
زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع
حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها
او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم فاعل والصفة المشبهة والمصدر
واسم المفعول واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على
ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد
الى الضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه
المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان
المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع
الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه اي اسنادا
واقعا على طريق قيام الفعل او شبهه به اي بالفاعل وطريقه قيامه به ان يكون الكلام

على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد
عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في زيد ضُرِب على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا
فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد
فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه
الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي فعله
المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ اخر من معمولاته لانه كالجزء من
الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربتُ لانه اندفع توالي
اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لان الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على
سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامَه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامُه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك
غير جائز خلافا للاخفش وابن جني فمستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني
عديَّ بن حاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة
الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي بل
الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا
وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما
لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر
الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او
معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا

او مسكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل
زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى
التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد
عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة
انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط
توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان
المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان
يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار
مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما
بالاخر انقلب معنى الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم
والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر
ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر
المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
على شىء قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما فى الاخر وهو ايضا خلاف المقصود
واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر فيها هنا
فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم
والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع
الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعول كزيد ان

المرفوعات

يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك
زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة
اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه
بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا
متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو
ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا
اى حذفا جايزا فى مثل قولك زيد اى فيما اذا كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام
سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول
قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة و
تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا
فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه
ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن
مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسأل بغير
وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى
السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا
اى حذفا واجبا فى مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف

الفعل ثم فسره ليقع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جائني رجل اي زيد فتقديره الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيهما فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتدا لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذف الفعل اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا وانما بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل لئلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف

ولا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر

وان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدا بانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته واضمرته فتقول ضربني واكرمني الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل وروي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب فتقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وهذه الرواية عنه غير مشهورة وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه

رتبة فلا يحذف ورتبة لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا لخالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا انه توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه الثاني لكل منهما وذلك لان لفظ لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من

ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد
كما تدل عليه الابيات المتاخرة عنى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني
اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له **مفعول ما لم يسم فاعله** اي مفعول
فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا
حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول
حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول بملابسة كونه فاعلا لفعل
متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا
كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل اي الماضي المجهول او يُفعَل اي المضارع
المجهول فيتناول مثل افتُعِل واستُفعِل ويُفتعَل ويُستفعَل وغيرها من الافعال المجهولة
المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند
الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند اليه الفعل ولا يكون اسناده الا تاما لزم
كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب
زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل
باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول
له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار
بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من
المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت
في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فكما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز
اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء

ولابد من الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره
من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع
الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا
يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل
فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار
الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار مجرور شبيه بالمفاعيل
اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام مفعول
به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول
الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام
مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطٍ
اي آخذ نحو اُعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا **ومنها المبتدا
والخبر** في بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا
والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم
المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن
الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا
في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني
قسمي المبتدا الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء

كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جامدة مجرى مجراها كقرشي الواقعة بعد

حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز

الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول

الشاعر خبير نحن عند الناس منكم نخبير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خبيرا خبرا عن نحن

لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف

ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لانه

يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان

الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لمثل الظاهر لم

يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان مثال للصفة

الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام

فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها

نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا

نحو اقائمون الزيدون فانه حينئذ خبر لئلا يلزم الاضمار اي كون الصفة مبتدا وما بعدها

فاعلها بسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه فيهما

ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما

مقام الخبر وثانيها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو

الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب

في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به

اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به

المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا ولك

ان تقول المراد بالمسند به المسند الى المبتدا او يجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرد

راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله المغاير

للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء اعني تجريد الاسم

عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر

رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا

في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين

عن العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقدم

على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن

ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير

عائدا الى زيد المتاخر لفظا التقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار

لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا

ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة

معنا معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا

يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص

يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد

متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره

ومثل قولك ما رجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسئل

المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد

منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الرجل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك

فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت

فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم

نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل الشبيه

اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر ما يخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما
عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه
بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان
المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان يجي حبيب مثلا وقد يكون شرا
كما اذا كان يجي عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول
يصح القصر بالنسبة الى الخير معناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر
وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب
لرجل قوي اذ ذكر العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه
اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة
المخصص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله
سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار كما في قوله
قال سلام اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من المخصصات التي يحتاج في
توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب
انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب
الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن
الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما
في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر

في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ في نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد
اذا كان ضمير القيام فهو نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر
منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه
اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير
جملة فعلية بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه
يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو
الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر هو الافراد
ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله
واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالا
ستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل
على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره و
هذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره
الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين
متساويين في التعريف وغير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا
نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح
خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر
فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه
تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في صورة
الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل

قوله اى كان لمتعلق الخبر اه تابع له اه لم يعتبر المصنف او لجزء الخبر ولم يعتبر الشارح المتعلق بالخبر لئلا يشتمل مثل زيد في الدار على ضمير مستتر والاظهر الاوضح ان يقول
اى لمتعلق الخبر الذى يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالمتعلق تعلق الجزء بالكل دون تعلق المعمول بالعامل لان المتعلق الخبر تعلق المعمول بالعامل ضمير في المبتدأ انما قال
على اله عبده متوكل اه انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل لئلا يشتمل قوله على ضمير وللفضل للمتقدم عصام

قوله او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة اه لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عن مركب
عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام المصنف اصلح الله شانه ولكن نقول كلام المصنف على ظاهره اذ قولنا عندي خبر عن
التحقيق عن معنى ان لان عندي انك قائم في تاويل عندي تحقق قيامك والتحقيق معنى عرف التحقيق الذي هو ان فيه هذا الكلام يمكن ان يعد ما اكثر الا انك فارح
فلا حاجة فيه قلت هذا لم يكن فيما نحن فيه سوغ المبتدأ لكن الا انك خارج ولولا انك خارج وخرجت فان ان المسبوع حاضر والتخصيص بابعد اما من صنع العطف
قوله او كان لمتعلق الخبر اه اى اراد بالخبر لفظ الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور قلت هذا اذا قرئ او لمتعلقه بكسر اللام وقد صرح الحديثي بكونه عصام
الفتح الهناجث قال فان فتح لام متعلقه يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا والتمرة فيما شان نظر لان الخبر حقيقة هو المقدر وان كسرته يراد به المرجوع اليه وهو التمرة
خاصة نعم لانه جزء الخبر ومتعلق التمرة فيما هنا ٥٢

قام وهما الخبر ههنا المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا
قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان
يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا
التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
كالنا في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كا
لاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر
مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد ابن
ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر تقديمه
مصححا له اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ مثل في الدار
رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقى المبتدأ نكرة غير
مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه
على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى تقدم
ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله
مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة
والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في اللفظ
لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اى
تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر
عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويسمى ذلك

على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما
بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد
ان يقال ان مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعطف لا
خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل
هو من توابعه ولهذا اورد في امثلة الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم
فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او
للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر
سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبره ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن
المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء
فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك اى المبتدأ المتضمن
معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا
بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها
مثل الذى ياتيني فله درهم هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى في الدار فله درهم هذا مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان
الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني فله درهم هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار فله درهم هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنقول كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم
وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء

على خبره على ما تزما نعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة

المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام

من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق

من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان

وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما

ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك

التخصيص الاهتمام لبيان الاختلاف الواقع فيما والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان

المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع غير

لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا

وهم كفار فلن يقبل ونحوهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت في لعل

فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه

فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يا

عدهما القران وكلام الفصحا فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء

على خبره ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى

واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا

لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية

جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله

اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع

لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك القصد ويجب

حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي

المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال

الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية

ليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء با

لاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما راه وانما اتى بالقسم جريا

على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف

الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير ان قام شيء مقامه مثل الخبر المحذوف

جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه

صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف فيقيد بحذف الخبر على ان يكون اذا ظرف

زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف

الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه

اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها

المبتدا الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع

الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه

لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا

يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا

خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي هذا على مذهب البصريين وقال

الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة

الاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى

الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر

ذلك مثل ذهابي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا

قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون

الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما

تحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف

اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال

قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما

قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير

هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر

لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا

يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل اولي ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي

ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت

قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام

الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستريحا

من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل

قائما من متعلقات المبتدأ فيلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد

المبتدأ المقصود عمومه به لقلة الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد

الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب

بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا

قائما وثانيهما كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي

بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب

حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه وثانيهما كل

مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقائك

قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم

مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم

موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان و

اخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن ولعل وليت وهو

مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي

كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند اليه بعد دخول

احدى هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي

لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول

هذه الحروف عليها ورودها عليها لابراز اثرها فيها لفظا او معنى فلا ينتقض

التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده

الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هي يقوم ابوه فلا يحتاج

الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه اسنادا

قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج

الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مؤول بقائم مثل قائم

في ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه

كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه

واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد

ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه و

انتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كلما يصح ان يقع خبر المبتدأ صح ان يقع خبر الباب حتى يرد انه يجوز

ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيد وان من اباك الا في تقديمه

اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم

الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها

فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم

٥٨

المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على
الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانهما عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي
ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان
من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها
خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي
الرجل نفسه هو المسند الى شيء اخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد
دخولها اي بعد دخول لا تخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان
فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن
المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة
بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر
فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف
ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي
خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا
يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا
يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل و
المال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما نرى خبرا في مثل لا رجل
قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على
المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند
اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه

في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان
لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز و
اما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا
وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لليس لان ليس لنفي
الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانها ايضا لنفي الحال فيقتصر
عملها على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي
لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه
التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع
فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها
على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على
علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت
زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات ومما اشتمل
على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه
او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه
به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه علم ما
موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى

والمفعول

والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو
اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما
كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا و
يخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد معناه
صفة ثابتة للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم
جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فيخرج به مثل تاديبا
في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه
معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين
احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا
شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حـ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا
ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا
ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد فانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول
المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل
على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة
بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لانه دال على الماهية المراد عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف
اخويه اي الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او بفتحها
وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت

جلوسا واما بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا
من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم
اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف و
المضاف اليه لان الاسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا
سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله
سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل
ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد و
حمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في
كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا قيل عليه قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما
استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابطا كلي يحذف عنه الفعل لزوما
في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع ما اي موضع وقع اي المفعول المطلق
فيه مثبتا اي ايدا ثباتا انه لا يغيره فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد
نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا
يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل
نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان
مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح

ووقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لانه لا كفاية في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل المبتدا والى ما يشبه فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه للتشبيه اي لانه يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه

علاجا بعده جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها اي من تلك المواضع ما اي موضع وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها محتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث هو انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحصل التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد نحو قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه

فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد
وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعنك الآن اسعد
يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل
عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع
على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل
الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه و
المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في
ضُرِبَ زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اُعطِيَ
زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد
الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر الفاعل
فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا
درهما فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي
هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيجعل
فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا فمثل اللهَ اَعبُدُ ووجهَ الحبيب اتمنى واما وجوبا
ففيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم
يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف
الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من
اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للتوجه
اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها

في المنادى

تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح والذم
او الترحم نحو اخاك اخاك اى الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من
تلك المواضع الاربعة سماعي اى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة
بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرءا ونفسه اى اترك امرءا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى
انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى
مكانا ما هو لا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع
الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه
او بقلبه كما اذا ناديته قبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا
ارض ويا جبال فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء
وقصد نداؤها فيدخل في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل
عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد
عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك
تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب
المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو
من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او
تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا
بان يكون آلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او اثباته اى ثبات لفظه بان يكون
النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او
للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد

ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضم او الالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه فارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم واولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخل وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له

ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما انكفت بصدده قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة لانه كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على فتحها فمشكل لا شعار ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لان الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح وبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما عينه متغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان

يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم
الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اى
لرجل غير معين وهذا توجيه لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب بالاجمال المعين
القسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف
لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا
فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله
يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها
مذكورة وهذه الامثلة كلها امثلة لما سوى المستغاث بعد اذ لا حاجة الى ايراد مثال
له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى
بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما
يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه اذا عمرا
لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا
حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية ح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة
اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف
او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية
كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كا
التوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد
الحسن وجهه والحسن وجهه فلما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر
فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها

وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى التاكيد المعنوى لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا
ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة وعطف
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام
بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما يجيء
ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون
تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو
ههنا منصوب المحل على المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل
والعاقل في الصفة واقتصر على مثال الابنا لكونه اكثر واشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في
عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل
ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع
تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة
جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضم او ما يقوم مقامها ولكن لما
لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصادفت رفعا وابو عمرو بن العلاء
النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه
تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع
المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه
لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان يكن المعطوف المذكور كاسم
الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اى فابو العباس مثل ابي عمرو
في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى

وتوابع

70

وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل عبد الله في عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعنى ابنة بلا تخلل فاصلة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا

71

يا ايها الرجل بتوسط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع التى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا لانه هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع اخر خص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة في مثلهما لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس فان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في نحو قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبى لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا ولك اى جاز لك في مثل يا تيم تيم عدى اى في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفرد صورة ووليه الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب اما الضم في الاول

فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب على انه مضاف الى عدى المذكور
ويتم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والمبرد الذى اجاز
الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا للنصب
الثانى كما فى يا زيد بن عمرو ويتعين النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف
وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر البيت لجرير حين راى
عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقيكم
فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى بهجائى اباهم وللمنادى المضاف الى ياء المتكلم
يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى وسقوط الياء
اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا
نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع التخفيف
لان المقصود من النداء غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى
المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه
وقلبها الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان
وان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل مناد كذلك
بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة
بالحذف والقلب فلا يا عدوى ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى يا غلام بالضم
اكتفاء بالضمة عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى
هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا
غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب فى محاوراتهم يا
ابى ويا امى على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة

فى ترخيم المنادى

عليها لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا يا
ابت ويا امت بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق
حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت اجرى
مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين
العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض
عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام
والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت
ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا اب يا غلامى فقالوا يا ابن امى بفتح الياء و
سكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما
بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر ستة فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام و
يا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف
ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى
واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبا
لطريق الاولى وهو فى غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية دعت
اليه لا فى حال سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى اخره اى اخر المنادى
تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى
هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
المطلق والضمير المجرور فى قوله فى اخره راجع الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور
اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف

ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني

لانه ليس من اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا

لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم

الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف

ولم يذكر المص المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ

ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في

المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا

يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط

الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف

لانه لعلميته ناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما بقي

منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا

علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان

وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه

سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو شة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه

كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى

براسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يثبت الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو

يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه من ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما

فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره

اي في اخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا

واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء

التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كا

هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب

عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب

في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من

ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير فيهما في حكم الصحيح

الاصلي قبله مدة اي الف وواو وياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها

المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف

منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف

من الحروف كعمار ومنصور ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على

اقل ابنية المعرب وانما لم يوخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بون

وفلون يرخم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي

الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا

حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته حذفت

المدة الزايدة لئلا يرد المثل السائر سلبت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا

ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر

فيحذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة

تاء التانيث في كون كل منهما على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور

من الاقسام الثلثة فحرف واحدة اي فيحذف حرف واحد لحصول الفايدة المقصودة و

عدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى

المرخم في حكم المنادى الثابت لجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد

الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء

على ما كان عليه قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان

باكرى بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى قد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاول اسما براسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه
لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل
ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل
ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد
الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا بعض العرب صيغة
النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكان
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى اللغة ميت يبكى
عليه احد وتعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه
فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه
عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا
ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة
للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل
يا ويلاه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم
دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب و
البناء حكم المنادى اى مثل حكم المنادى يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا
معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على
صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك
زيادة الالف فى اخره اى فى اخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان
خفت اللبس اى لبس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد

يجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت
واغلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة
قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين وبه
ابنى وجاز لك الهاء اى الحاقها بهذه المدات فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من
قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به
ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر
بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة
عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيدا
الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام
المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او
للتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس
فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى
اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى
لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى
الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس ويعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل
او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف
النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى و اسم الاشارة اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم
الجنس فى الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف
ينافيه فبقى على هذا من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان

قوله نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران على الالسن ... ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة
... لا نوهم بالخير نعم ... كلام الرضي لو سمع منهم اللهم لا تومنا بالخير ... انتهى وظني انه
بلفظ البعثة وان كان المتكلم اذا قال لما يعبر عنها كالالفاظ التي يعبر بها عن نفسه ... آه

مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة
منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي
اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام
نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير ان يوصف
هذا بذي اللام نحو ايها الرجل والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا
والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي اما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت
ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل
حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين
كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق
فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا
وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء وترخيم غير العلم قيل
هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرى اطرق كرى ان النعامة في القرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد و
حمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع
دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب
فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا يسجدوا ويسجدوا فعل مضارع
سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير
الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط
هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين

في المنصوبات

قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه آه خرج ايضا اسم بعده فعل او شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا
بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفي دون لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه ... او مؤكدا بنون التأكيد
... بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي ... عن العمل فيه بفساد المعنى ايضا ... لم يقع ... عصام

المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون
الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره
او متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك
الاشتغال لا لسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد دفع ذلك الاشتغال عليه اي على
ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف
او اللزوم لنصبه اي نصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر
المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ
عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته
في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره لان عمل معنى الابتداء فيه وورود عمله اياه ايضا
مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه
وهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا
يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة
ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في
ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء

ما ادت لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تعديه بتسليط ما يناسبه بالتزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه وينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المقدر الناصب لزيد من زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته غالبا ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تابدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه

فانّ

فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل وبمثل اذا مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف الجملة التي هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرج زيد لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيدا كرمه ولم يقل الهمزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقديره الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفيما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر

عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود واذا ... فقد لزم مخالفته للمعنى
المقصود فالالتباس انما هو بين خبريته فانه ما هو مفتقر على تقدير النصب ووصفيته
لابد بوصفا للقبير وبين التفسير لان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه
خبره كان موافقا للنصب في اداء المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا
بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير
مخلوق لله كما هو مذهب المعتزلة في افعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع
والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته
اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي
الامران فيما اذا عطفنا الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية
خبرها جملة فعلية فيجوز رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول
التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون
فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة عن [illegible] في الرفع كما هي معارضة
بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة
غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب
اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من
حروف الشرط لكن حكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب
بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال
لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه

اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه
مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب
به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب
فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
ازيدا يلابسه الذهاب به او يلابس احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب
ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود
واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه
غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه
النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم
ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود فان المعنى المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير
مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون
كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم
انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او
نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد

منهما ما ثبت جلده وداخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية

شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتمحلوا الاخراج عن هذه القاعدة المذكورة لئلا

يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا الاخراج عنها فقال ونحو

الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد

لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا ففيه معنى الشرط واسم الفاعل

الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته

على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسلط الفعل المذكور

بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية

مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني

فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده

ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في

جزء جملة اخرى فيمتنع التسلط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن

الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار

ح فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء

بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف

ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره

وهو في اللغة تبعيد شي عن شي وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي

اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذرته لك المعمول تحذيرا

فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك

المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذرا و ذكر المقدر

فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع

في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر

اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير

العايد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه مثل اياك والاسد واياك وان تحذف

هذان مثالان للاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك

وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن

نفسك وعلى التقدير بن المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد

او الحذف من نفسك تحذيرهما منها لا تحذيرها منهما والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه

اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا

يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال

النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب

ان يقال يقدر بعد واتق او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض

افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يوذيك كا

لاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد

خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون محذرا وليس كذلك فانه ايضا محذر واجيب بانه

تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في مثال النوع

الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك

وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف

لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع

تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف

العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما

واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور

المفعول فيه

٨٦

تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا

فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان

عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج ما لا يذكر

فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور

لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه

فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد

الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج

مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من

حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى

قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة

او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه

ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها

وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير

في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث

جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير

في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا

تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة

كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت

دهرا او انطرت اليوم وظروف المكان ان كان اي المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير

في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم

يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما

٨٧

ذاتا او صفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف

ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل وجهه

الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز

نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون

وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما

وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان

كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه

وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال

لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن

الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل

التامل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول

لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في

البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب

الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان عام شامل له ولغيره فانه اذا ضربت

زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك

يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك

فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول

الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه

بل تكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال

دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه

ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم

اذا لم يتصف بمفعول له مع انه ينبغي انه قد لا يتقدم وجوده على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الباعث على الفعل
سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تأخر كما في جئتك اصلاحا لك رضي الدين والمراد بالفعل المذكور ههنا المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان
المصدر مذكور صريحا ههنا والمفعول له علة غائية للفعل اي سبب حامل الفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج كضربته تاديبا له وقد لا يكون
كقعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين والله قوله الان يراد بذكره لا يقال يخرج عنه المفعول له المجرور كجئتك
للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف عصام

الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو
ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل
مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج
عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله
مذكورا احتراز به عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه و
هو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه
فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي
هو فيه وبه يخرج نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره
معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو
الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب
جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا
ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فا
لمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب
جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة
تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث
ان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها
وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فان السمن و
الاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده
وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح

القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلا
الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى
خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله
عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها وانما كان تقدير اللام عبارة
عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة
في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما
يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز
ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل
الفعل المعلل به اي يتحد فاعله وفاعل عامله احترز به عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك
لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو
ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار
او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا
فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل
اعني شهود الحرب واحترز بذلك العهد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر
فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه
اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول
في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند
الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن
نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جاريا على

ما هو

ما هو عليه في الاكثر والمبرد ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب و
في بعض الحواشي ان هذا الراي ضعيف جدا وقيل لو جاز ان يجعل من قبيل قد حيل
بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله غير الضمير الراجع الى مصدره اي
حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل
فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير
المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفا المصاحبة
معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل
وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل
مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور
النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضع
الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية
فان كان اي وجد الفعل اي ما دل على الحدث فيتم الفعل واسمي الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل
ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على
المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف
فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى

باب الحال

اي امر معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل
على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا
اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا و
ما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس
الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يلابسه فمعنى ما شانك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما
يصنع زيد وعمرو **والحال** لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة
يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيئة غير
الفاعل او المفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل
او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او
مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا
راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا
بان يكون فاعليته الفاعل ومفعوليته المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اي معنويا بان يكون فاعليته الفاعل ومفعوليته المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى
الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول
المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل
فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام

حال مؤكدة	حال منتقلة	حال موطئة	حال مترادفة	حال دائمة	حال متداخلة
نحو زيد ابوك عطوفا	نحو ضربت زيدا قائما	نحو انا انزلناه قرانا عربيا	نحو رايت زيدا عالما عارفا	نحو كان الله عليما حكيما	نحو جاءني زيد راكبا

قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المص ذكره في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ووجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر ومثال ما كان المضاف فاعلا يصح حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو قولك جاءني غلام زيد راكبا عمرو الدرهم فانه يصح ان يقال جاءني زيد راكبا عمرو العلم بحذف المضاف الذي هو الغلام واقامة المضاف اليه وهو زيد مقامه

المضاف اليه مقامه كانه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل لحم اخيه ميتا مقام ان يأكل اخاه وكان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما هو في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزئه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ ما يبتني على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبتني على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معا او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخولها ووقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية التاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في

الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الانتقاض للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدمة عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط الحال بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وادسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن يقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريده اي ارسلها معتركة اي متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف عن

نقص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير
ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم
يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نقص مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نقص مثل
نقص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متاول
بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها
مصادر لافعال محذوفة اى يعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك
فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا او هذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها
معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فانها في الصورة وان كانت
معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان
كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم
يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى
تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا
يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع و
ان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل
المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل
الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى
الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا
كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف
في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع
تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما
في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه

من معنى الظرفية الا انه يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه
هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي
كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان
كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن الثياب ضاربة
زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا
يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين
يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل
عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق
بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام
الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة
هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل
كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اى ارسالة كافة
وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل
على هيئة اى على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول
الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور
النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا
شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه
حموضة الطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما
على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب
مع ان البسر الحال اذا صار ما عليه بسرا او رطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا

هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع

ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما

متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان

لم تكن معتبرة فيه الآن ابتداء ضماده في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم

اقيم المظهر مقامه واوجوا ان تليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه

وهو ضميره فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان

مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ادري باسا بان يقال وان لم يسمع

زيد احسن منه قائما قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي

اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا

تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح

اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة

كالمفردات فتصح ان وقعت حالا امثالها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة

للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراها عليه في قوة الحكم

بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في

الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها

الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان

يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فمنه

حسن جعل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية

في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب

جئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في

اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اي

لا لانه الاضعف بالجمع مع السابق

الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة

فلا يجوز الواو نحو قوله هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد

لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في

الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح

والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة

بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع

وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل

المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما

وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع

المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو

جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو

والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد

وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي

الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور

الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو ذلك لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا

انه مضى انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا

بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة

في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت

صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان

حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم

فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية

قوله ويجوز حذف العامل الخ وقد يجب قياسا في مواضع منها اذا بين بها زيادة الثمن او غيرها مقرونة بالفاء او ثم فتقول بعته الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اى اخذ في الازدياد وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى ذهب القراءة كل يوم في الزيادة والصعود عفور

۹۸

وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حاليه كقولك للمسافر اى الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب في قوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقاليه كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اى الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت بوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر تحقق عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولابد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط

التمييز ما اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية الساقط فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو يزيل مبهم ويراد معين المستقر اى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت

للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فضل تمكن ثابت في الشعر في صورة التمييز بخلاف عينا جارية فان المقصود بها عين المعين الا انه لزم الابهام من غير قصده فازاله فكان حسنا عصام

قوله وكذا يقع به الاحتراز الخ فيه بحث يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد فلا يقال فى لاحاجة الى ذكر المستقر لان الصفة المشتركة قد خرجت بذلك فانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الغير المعينة لما اريد من المشترك عفور

۹۹

عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشاء في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشاء من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولنا ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الذات لا في الوصف وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل والخل وغيرهما ولا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد دفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي وبعته بغداديا واذا اريد دفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد اعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار

١٠٠

صفة وهو ما يقيد ويميز الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالباً اي في غالب المواد واكثرها وذلك

اي رفع الابهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه

اكثر والابهام اما متحقق في ضمن عدد نحو عندي عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد

وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان

الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان براً وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكا

لمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصورة هو المقدر لان قولك

عندي عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها

المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان

مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان

سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها

ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين

ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشيا

شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه

بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم التام قبله

لمشابهته بالفعل التام بفاعله وهذه الاشيا انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم

كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها

الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا بنصب التمييز وان

كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما تشابه اجزائه ويقع مجردا عن

التا على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالما والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل

وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ

الجنس مفردا عليها فلا بد ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء

١٠١

نظراً لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلسة للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين

للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات

الكلية او الشخصية وجمع اي يورد المميز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد

الواحد غيره اي في غير الجنس نحو عندي عندك ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد

المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز مثلها بتنوين المفرد او

بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المقدار

الى المميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازاً شائعاً كثيراً لحصول الغرض

وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن

تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون تاما بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة

الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلانه لا يلزم اضافة المضاف و

اما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشرك وعشري رمضان با

لاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا

يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد بعشرين رمضان او اراد اليوم العشرين

من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى

الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام

عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا

ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديداً فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين

فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول

الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير

وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام

عن ذات مقدرة يرفع عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في

جملة لكن لما كان الابهام في طرفي النسبة فيلزم الابهام فيهما ودفعه عنهما فيلزم الوقوع
عنه قال عن نسبة مقصودا علمها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في
القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي
ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض
مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا و
المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد
نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز
فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وجب لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها
فملان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا نحو قوله
وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو
متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي
وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها
مثل اعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات والاخفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما اورد
هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد
يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير
فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون مميزا
عن نسبة على ان يكون الضمير معلوما معينا والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في
الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم
فاعل من الفراسة بالفتح قصد وفرس بالضم اي حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر

فمن

باب التمييز

فمن الفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله
لما انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون
ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون مميزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون مميزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب
زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة مميزا عن زيد اذا اريد انه
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة مميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب
مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما
فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي
لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشي المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين
لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه
نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب
زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب زيد اباء
اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز ورد مفردا واذا
قصد تثنيته ورد تثنية واذا قصد جمعيته ورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان
يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته
او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما و
الزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز هو الجنس الانواع من جنس مباينة اي انما النوع عنه
فانه لا بد حينئذ من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد

ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدون نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد
لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما وقع ايضا
نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد
والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقة الواو بمعنى مع
والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له
ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال
نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو
لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا
المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا
زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل
فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب
زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها
او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا
ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا بالالة المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد ذكره رفع الابهام في الاجرام فميزه بقوله

ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولهم ربح زيد تجارة
فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصد
هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد
على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان
التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا
الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل
لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد
ضمير الشأن لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب
اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد الحبيب ونفسا تمييز عن نسبة
كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على
تقدير تانيث ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار
النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في
التمسك **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين
ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين
وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد
معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير
المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء متعدد جزئيا نحو ما جاءني احد الا
زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا
نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا

بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يفطن له من ترهيب ضميرا اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة دوما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا ينتقض به عكسه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجيء والحاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وتدرجا بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا

نحو ما

نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فان تميم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية في المنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهم ههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوز مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز فيحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه فالتقدير جاءني القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ما كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر فالاكثر اي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما عدا وما خلا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل

الفاعل

الفاعل اي جاؤا خلا بعضهم او مجيهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيهم عمرا وعن الاخفش

انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم

ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جائني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون

نحو يجيئني اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة

الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل

المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه

لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها الا انها قائمة مقام

الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن

المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور واي حال لكون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا

عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام

غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد

ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي في كلام غير

موجب ذكر المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان

حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا

بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على

الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء

وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو

بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بغير واسطة ويعرب

اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان

المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى

في المستثنى

منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في

غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فايدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا

يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد

الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك

فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض

معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي وقت القراءة كل يوم من الايام كذا لظهور

انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا

يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير

عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب

ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع

مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة

مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة

مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم

استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها

ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب في ما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد

اياها في ذلك مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني

الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول

وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا قيل

من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك

ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه

عدم استقامة المعنى ومن ثمة اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب لانه لا يستقيم المعنى لم

يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد

دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات

على ما يمكن ان يكون زيد عليها الا ما نافى ويستثنى من جملتها العلم ويحمل ذلك على المبالغة في

نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين

يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع

جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا

زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في غلو المحبة بين

على ضربات واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع

اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من

احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها

اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي

لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا المنصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من

النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة الشيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء

من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية

او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل

على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد تفاد بعد الاثبات اي بعد ما صار

الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل

ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات

وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ فقيل الا احد فيها

الا عمرو بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل

بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا

الاشي

الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران

لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر

سراية حكمه الى البدل فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده

اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي و

قد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع

على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو

الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصب بكلمة

لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب

انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل للعمل لا فيه بخلاف

ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي

فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو

الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا

قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما

في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى

بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد

حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد

فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا

زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح يعرب

باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اعرب المستثني

بالاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار نعت

قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على

هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنه اي حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف ظاهر الاصل وذلك لاشتراكهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا الا فيما ذكرنا قد يكون مقدرا في غيره نحو جاءني غير زيد وما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم او معطوفات يكون مستثنى منه نحو جاءني رجل الا زيد منكور اي نكرة لا يعرف باللام حيث يراد به الجنس او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستثناء وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد بعضهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صحة هذا الكلام ان الا لا يحمل على غير غالبا الا فيما قيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع الواقعة الا فيها على غير محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هو آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وهذا يدل

الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك ما جاءني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة كل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على الظرفية لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية نحو قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

خبر كان واخواتها

وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احد اخواتها والمراد بتعقيب المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقررها لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف

ولیا من افراد المعرّف ویمکن ان یقال فی جواب هذا النقض ان المراد بدخولها وورودها
للعمل فیها ووردت علیه کما سبقت الاشارة الیه فی خبر ان واخواتها مثل کان زید قائما و
امره ای امر خبر کان واخواتها کامر خبر المبتدا فی اقسامه واحکامه وشرائطه علی ما سبق
فی بحث المبتدا والخبر ولکنه یتقدم علی اسمها حال کونه معرفة حقیقة او حکما کالنکرة المخصصة
لاختلاف اسمها وخبرها فی الاعراب فلا یلتبس احدهما بالاخر وذلک اذا کان الاعراب فیهما
او فی احدهما لفظیا نحو کان المنطلق زید وکان هذا زید بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب
فیهما لا یصلح للقرینة لاتفاقهما فیه بل لابد من قرینة رافعة للبس وکذلک اذا انتفی الاعراب فی
اسم کان وخبرها جمیعا ولا قرینة هناک لا یجوز تقدیم الخبر نحو کان الفتی هذا وقد یحذف
عاملها ای عامل خبر کان وهو کان لا خبر کان واخواتها لانه لا یحذف من هذه الافعال
الا کان وانما اختصت بهذا الحذف لکثرة استعمالها فی مثل الناس مجزیون باعمالهم ان
خیرا فخیر وان شرا فشر ویجوز فی مثلها ای فی مثل هذه الصورة وهی ان یجیء بعد ان اسم
ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانی وهو اقویها نحو ان خیرا فخیر ای
ان کان عمله خیرا فجزاؤه خیر ونصبهما نحو ان خیرا فخیرا علی معنی ان کان عمله خیرا فکان
جزاؤه خیرا ورفعهما نحو ان خیر فخیر ای ان کان فی عمله خیر فجزاؤه خیر وعکس الاول نحو
ان خیر فخیرا ای ان کان فی عمله خیر فکان جزاؤه خیرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب
قلة الحذف وکثرته ویجب الحذف ای حذف عامله یعنی کان فی مثل اما انت منطلقا
انطلقت ای لان کنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان کنت حذفت اللام قیاسا ثم
حذفت کلمة کان اختصارا فانقلب الضمیر المتصل منفصلا وزیدت لفظة ما بعد ان فی
موضع کان عوضا منها وادغمت النون فی المیم وابقی الخبر علی حاله فصار اما انت منطلقا
انطلقت وهذا علی تقدیر فتح الهمزة واما علی تقدیر کسرها فالتقدیر ان کنت منطلقا انطلقت
فعلیه ما عمل بالاول من غیر فرق الا حذف اللام اذ لا لام فیه واقتصر المص علی الاول لانه

اشهر **اسم انّ واخواتها** وسنعرفها فی قسم الحروف ان شاء الله تعالی هو المسند الیه
بعد دخولها ای دخول انّ او احدی اخواتها مثل ان زیدا قائم وبما عرفت من معنی البعدیة
والدخول فیما سبق اندفع انتقاض هذا التعریف هیهنا ایضا بمثل ابوه فی ان زیدا ابوه
قائم المنصوب بلا التی لنفی الجنس ای لنفی صفة الجنس وحکمه وانما لم یقل اسم لا لانه لیس کله ولا
اکثره من المنصوبات فلا یصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقیقة ولا مجازا بل المنصوب
منه اقل مما علاه فلا بد من التعبیر عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان
بعضها وان لم یکن کله من المنصوبات لکن اکثره منها فاعطی للاکثر حکم الکل فعد الکل منها
تجوزا ولا یبعد ان یقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا کالمضاف وشبهه او محلا کما هو مبنی
منه علی الفتح واما ما هو مرفوع فلیس اسما لها لعدم عملها فیه بل هو للمسند الیه بعد دخولها
خرج به مثل ابوه فی لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر کان فی حد اسمها مطلقا
لکنه لما اراد حد المنصوب منه زاد علیه قوله یلیها ای یلی المسند الیه لفظة لا ای یقع بعدها
بلا فاصلة نکرة مضافا او مشبها به ای بالمضاف فی تعلقه بشیء هو من تمام معناه هذه
احوال مترادفة من الضمیر المجرور فی الیه او الاولی منها او من الضمیر المجرور فی دخولها و
ما بقی من الضمیر المرفوع فی یلیها مثل لا غلام رجل مثال لما یلیها نکرة مضافا وفی بعض النسخ
لا غلام رجل ظریف فیها وقد عرفت فی المرفوعات تحقیق قوله فیها ولا عشرین درهما لک
مثال لما یلیها نکرة مشبها بالمضاف وقوله لک علی النسخ المشهورة من تتمة المثالین کلیهما
فان کان ای المسند الیه بعد دخولها غیر واقع علی الاحوال المذکورة بل کان مفردا بانتفاء
الشرط الاخیر فقط وهو کونه مضافا او مشبها به ای یلیها نکرة غیر مضاف ولا مشبه به
لیترتب علیه قوله فهو مبنی علی ما ینصب به فانه لو کان مفردا معرفة او مفصولا فالحکم
غیر ذلک وقوله علی ما ینصب به ای علی ما کان ینصب به المفرد قبل دخول لا علیه وهو
الفتح فی الموحد نحو لا رجل فی الدار والکسر فی جمع المؤنث السالم بلا تنوین نحو لا مسلمات فی

الذال والياء المفتوحة ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين
ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما
بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل
في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او
حرف استحقهما النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مايلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان
اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند
اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او
مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا
في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع
هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما
في المفصول فلضعف الحرف عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها مطلقا اعني
اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا
لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا
ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على
قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي عليه
الصلوة والسلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متاول
بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل
لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر انه تنوينه للتنكير وفي مثل
لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة

بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانه بحسب التوجيه يزيد عليها الاول
فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة
على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاول
لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول
فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
وان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية زائدة والثاني
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد
وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول
ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال و
يجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل
لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه
ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط
صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوابع الاسمين بعدها في الاعراب
وهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا
يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف
مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم
يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا او بناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة
الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة

قوله فكان القياس لا رجل ذنبا فعلى هذا يكون محل قوله
جزاه الله خيرا نصبا صفة لرجل ويجوز ان يكون رجلا منصوبا
بفعل مقدر دل عليه قوله جزاه الله خيرا فكانه قال جزاه الله
رجلا فعلى هذا يكون قوله جزاه الله خيرا لا محل له من الاعراب

تقول لا رجل في الدار منصوبا واما العرض نحو الا نزل عندي ولم يذكر سيبويه ان حال
في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وبعض الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي و
قال هذا خطا لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ما
واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الا
ستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض واسم فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني
رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني
فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني للنعت اسمها المعرب
احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثاني وما بعده احتراز
عن مثل لا رجل ظريف كريم فيها في الدار مفردا حال عن ضمير مبني في العامل فيه مبني احتراز
عن مثل لا رجل حسن الوجه ظريف يليه حال بعدها الا وصفه مفردا احتراز عن المفصول نحو
لا غلام فيها ظريف وظريفا وهذا البعد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان
الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني
اشارة الى ما يبني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني
على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني
الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت التابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا
للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوع اعنا
في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل
القريب وقد عرفت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف

في المنصوب بلا

نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك و
الفرس واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل
على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز
فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف
على المنفي نادرا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ولا اب وابنا
مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وساير التوابع الا نص عنهم فيها لكن ينبغي
ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب
يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من
اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار
مع المجرور خبر الا انه قد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط
النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس
بمضاف بالمضاف واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه و
بين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف
يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل
هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة
مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة و
هو الاختصاص لان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو
بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار

وقف کتابخانهٔ آستان قدس رضوی
توسط مرحوم [illegible]

لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يصح تركيب لا اباً فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لما ذكرته في اصل معناه فكيف اى مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير اضافته لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى وفق اقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المصنف بفساد ملاعرفت ويحذف اسم الاحد فاكثرا فى مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناها حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد

خبر ما ولا

المشبهتين بليس فى النفي والدخول على الجملة الاسمية هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا

وما هن

وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانه لا يزاد مع لا فى استعمالهم وهى زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عملها اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها بمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها فى العمل واذا عطف عليه اى على خبرها بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفي

المجرورات

هو ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سوا كان بالكسرة او الفتحة او اليا لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا فى تعريف المضاف اليه وهو فيهما غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف منجر ايضا لفظا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب اليه شي اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة

بيان للواقع لان الاثر الملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان التعريف المجرور دورى لان الثقا فى المجرور باعتبار الجار فلذا اخذ فى تعريفه ابو ...

فانه وان تسبب لبيان القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا نحرف النقد براى
تقدير حرف الجر بشرطان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو
مررت بزيد مجردا اى منسلخا عن تنوينه او ما قام مقامه من حرفي التثنية والجمع لاجلها اى
لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا
يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة
تمام الكلمة ومنعوها بالتانيث ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يبنوا
قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية
لكن الظاهر من كلام المص في المتن والصريح في شرحه لان التقسيم الى الاضافة المعنوية و
اللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها الا في المتن ولا
في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى
معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها
مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فانه في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه
فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص حاصلا قبل الاضافة فلا يكون مما
يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير
حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية
اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى
غير كصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى

قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف آه اشارة الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المعنوية بما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف كما قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تكون في ثلاثة رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل بانه رجب مطلقا انه لا يصح جعلها اضافة لامية ولا بيانية لانه لا يصح ماه اى رجب بل بجب اى رجال الآن يقال المراد برجب الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اى بجم ماه اى هذا الجنس

الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه
اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا
عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرطان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون
بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه
اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث
اسد واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية
واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم
فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع
الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل و
كل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم ورده اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى
اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى
هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام الاختصاص الواقع بين المبين و
المبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلة ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا
للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام
زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من
فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة
المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة

ظاهره تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة اى احد طرفيها الا انه فهم السياق بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه قوله شرطها تجريد المضاف من التعريف عصام

المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبته الى معين تستلزم معلومية
المنسوب ومعهودية فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد
من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف
قلنا لا يضره ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في
نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في
الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير
السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
نقيل لرجل مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية
تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل
الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما
اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر
بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا
يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من
غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت
الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل
لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم
تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو

التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة
فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة
الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه لم يثبت من
الفصحاء من توك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار
البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان تكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم تكن صفة نحو غلام زيد
مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم
العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ الا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل
بان ما يسقط من اللفظ باق في المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ
المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف
نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
واستتاره في الصفة كالقائم الغلام فان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر
في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا
كزيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة
الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة و

لجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه ثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما يسقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا يتعين فيه الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من

قوله عليه الوجه المختار في الحسن الوجه آه ولقائل ان يقول فالتخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيجعل مثل الضارب الرجل عليه و جوابه ان يقال التخفيف في اضافة الحسن الوجه الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه والجار والمجرور وهو منه وانما قال عليه المختار في الحسن الوجه لان فيه ستة عشرة لغة من مختارها الحسن الوجه

النوق ويستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل اللجين الاتواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها انثيها الراعي بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافة الادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما الانه فاستدل على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الكاف في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل اي لحمولية على ضاربك فانهم حملوا المعمول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بل التزموه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من

باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انهم لو اسقطت
للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك ولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف
فيقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولكن يتصور ضاربك
فعلم انما سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار ضمير المنفصل متصلا
فصار ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل منهما اسما فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للا
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد اعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله والضاربك الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة
عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين
وذلك ان يجعل كل واحد منها اشارة الى مسئلة على حدة بما مناسبة للحكم بامتناع الضارب
زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام
على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب
زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا
يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على
التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء
في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي
بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر و
لهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد
قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد
قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف

الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه
التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى
صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه
التراكيب مأول فمسجد الجامع مأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان
يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا نسيا منسيا والجامع قائم مقامه منطوبا عليه فيكون بمنزلة الصفة الغالبة فيضاف
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء مأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان
الكل اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه
هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على
الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه مأول بانهم قد جردوا قطيفة من قولهم
جرد قطيفة حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد تخصيصه لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه
الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا
يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف
اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في

المعانی والاحداث وغیر مترادفین بل متساویین فی الصدق کالانسان والناطق
لعدم الفائدة فی ذکر المضاف الیه فانک اذا قلت رایت لیث اسد لایفید الا مایفید
رایت لیثا بدون ذکر الاسد واضافة اللیث الیه فیکون ذکر الاسد واضافة اللیث
الیه لغوا الا انه غیر مفید بخلاف اضافة العام الی الخاص فی مثل کل الدراهم وعین الشیء
فانه ای المضاف فیهما یختص ای یصیر خاصا بسبب اضافته الی المضاف الیه ولا
یبقی علی عمومه سواء افادت الاضافة التعریف والتخصیص واعتبار العین عن الشیء
اذا کان اللام فیه للعهد ظاهرة واما اذا کان للجنس ففیهما خفاء ویرد علی قولهم لایضاف
اسم مماثل للمضاف الیه فی العموم والخصوص قولهم سعید کرز فان سعیدا وکرزا اسمان
لمسمی واحد کلیث واسد مع انه اضیف احدهما الی الاخر فاجیب بانه متأول بحمل
احدهما علی المدلول والاخر علی اللفظ فکانک اذا قلت جاءنی سعید کرز قلت جاءنی
مدلول هذا اللفظ ولم یقولوا کرز سعید لان قصدهم بالاضافة التوضیح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضیف الاسم الصحیح وهو فی عرف النحاة ما لیس فی اخره
حرف علة او الملحق به وهو ما فی اخره واو او یاء ما قبلهما ساکن وانما کان ملحقا
بالصحیح لان حرف العلة بعد السکون لایثقل علیها الحرکة لمعاونة خفة السکون ثقل
الحرکة ولان حرف العلة بعد السکون مثلها بعد السکوت فی الوقوع بعد استراحة
اللسان ولایثقل علیها الحرکة بعد السکوت یعنی فی الابتداء کذا بعد السکون الی یاء
المتکلم کسر اخره للتناسب مثل ثوبی وداری فی الصحیح وظبیی ودلوی فی الملحق به
والیاء مفتوحة او ساکنة وقد اختلف فی ان ایهما الاصل والصحیح انه الفتح اذ الاصل
فی الکلمة التی علی حرف واحد هو الحرکة لئلا یلزم الابتداء بالساکن حقیقة او حکما
والاصل فیما بنی علی الحرکة الفتح والسکون انما هو عارض للتخفیف فان کان اخره
ای اخر الاسم المضاف الی یاء المتکلم الفا ثبتت ای الالف علی اللغة الفصیحة لعدم

موجب

موجب الانقلاب نحو عصای ورحای وهذیل وهی قبیلة من العرب تقلبها ای الالف
حالکونها لغیر التثنیة یاء لمشاکلتها یاء المتکلم وتدغم فی الیاء مثل عصی ورحی و
لاتقلب الف التثنیة کغلامای لالتباس المرفوع بغیره بسبب القلب وان کان اخر
الاسم المضاف الی یاء المتکلم یاء ادغمت فی یاء المتکلم لاجتماع المثلین فیما هو کالکلمة
الواحدة مثل مسلمین اذا اضیف الی یاء المتکلم واسقط النون للاضافة بادغام الیاء
فی الیاء فصار مسلمی وان کان اخره واوا قلبت الواو یاء لاجتماع الواو والیاء والاولی
ساکنة مثل مسلمون اذا اضیف الی یاء المتکلم قلبت واوه یاء وادغمت الیاء فی الیاء
وکسر ما قبلها لانها لما انقلبت یاء ساکنة یوجب بقاء الضمة قبلها تغیرها بحرکة
بالحرکة المناسبة لها فقیل مسلمی وان کانت قبل الیاء او الواو فتحة بقی ما قبلها
مفتوحة کقولک فی مسلمین مسلمی وفی مصطفون مصطفی لخفة الفتحة وفتحت
الیاء ای یاء المتکلم فی الصور الثلث للساکنین ای لئلا یلزم التقاء الساکنین ان لم تحرک
واختیر الفتح لخفته واما الاسماء الستة التی مر البحث عنها مضافة الی غیر یاء المتکلم
فاخی وابی ای فالحال فی اخ واب منهما اذا اضیفا الی یاء المتکلم ان یقال اخی وابی مثل
یدی ودمی بلا رد المحذوف وجعله نسیا منسیا واجاز المبرد فیهما اخی وابی برد لام الفعل
منهما وهی الواو وجعلها یاء وادغام الیاء فی الیاء وتمسک فی ذلک بقول الشاعر وابی
مالک ذو المجاز بدار وحمل الاخ علی الاب لتقاربهما لفظا ومعنی واجاب عنه المصنف فی
شرحه بان ذلک خلاف القیاس واستعمال الفصحاء مع انه یحتمل ان یکون المقسم به ای
ابی جمع اب فاصله ابین سقطت النون فی الاضافة فاجتمعت یاءان فادغمت الاولی
فی الثانیة فصار ابی وقد جاء جمعه هکذا فی قول الشاعر فلما تبین اصواتنا بکین
وفدیننا بالابینا ای لما سمعن وعلمن اصواتنا بکین وقلن لنا اباءنا فداکم وتقول
ای امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الی المذکر حمی فی هنی بلا رد المحذوف عند

الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخ واب لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال الاضافة الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمءك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز جعل مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا للاختصاص بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى جعل اسماء الاجناس اوصافا لا يكون الا باضافته اليها

التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم

كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة وجهة شخصية مثل جاءني الرابعة زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعليته زيد العالم لان المجيء المنسوب الى كليهما في ضمن المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريف ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة

من المواد احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدة تراي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص و توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق و لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات ما ينسب الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان الذات صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى للذات مما صح ان يقع نعتا في بعضها لا يدل على ذلك وما لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات

المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ولذا ذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه بهذا فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعها كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذا حسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني يوصف باعتبار تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا او نصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية و الجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير و يوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل الشبيه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد

المضمر لا يكون الا بعد تقدم ذكره بشرط ان ١٣٦
يكون له تفسير بعده واذا كان كذلك لا يحتاج الى توضيحه
بالصفة وانما امتنع كونه صفة لان الصفة لا بد ان
يكون لفظا فيه معنى المدح والذم وغيرهما
والضمير ليس فيه معنى بل هو موضوع
لذات مسكم
وانما ضعف قاعدون
غلمانه لانه يلزم
الاضمار قبل
الذكر في القاعدون وهذا على مذهب من يقول الكوفة
البراغيث وانما قال ضعف ولم يقل امتنع لانه واجب
عند الكوفيين فتأمل

كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث
جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورة او معمور داره
مثل تعمر وتعمر او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان
قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في
الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند
الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث
وتؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين و
برجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في
الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم
خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان
لا يخرج مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه با
لتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه با
لحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل يبقى ضابطة عدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة
الى الظاهر بعد ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اي ومن اجل كون الوصف الثاني
في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في

في التوابع

قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية اورد عليه
ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى
الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة
الى ما ليس فيه معنى الوصفية فلم يلتفت اليه وما قيل
الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون
اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف
غيره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الا لما يرد
عرضه من نقض ما في الرضي الاشارة
الا ان لا توجه ولكن نقول وضع الضمير ١٣٧
الغائب للدلالة

الفعل المسند الى ظاهرها ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف تعود غلمانه وان
كان تعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن
موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن تعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الآن يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر
بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
على الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه
ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا
على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضي
فقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يبين ذلك بقوله والموصوف اخص
او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني
اعرف منها لان المقصود الاصلي يجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف ومساويا لها
لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فيهما مساواة ومن ثمة اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو
اللام الا بمثله اي ذي اللام الاخر والموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام كما عرفت بينهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس
او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف
فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغيره اخص فهو محمول على البدل عند

صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل
مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدها
للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فانه اذا قيل هذا
لا يتصور بمثل الغلام ولا يليق بالمضاف لمكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالا
ستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل
الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة
اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت
بهذا الابيض لانه لا يبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن
مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بال
حرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله
بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك
النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على
زيد وقصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك
نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة بالنسبة فقوله مقصود بالنسبة احتراز
عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها وقوله مع متبوعه
احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف ببلا
وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا
كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع
ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا
شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف ليسا مقصودان بالنسبة معا
بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اورد فيه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي

بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لما اجتمعت احد بما كونها
صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه والاخرى بما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة
تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يستلزم
ان يكون عطفا للثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل
هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا
فلم يبق ما افاده قيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد
اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها
منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن
المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما هو كان
عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من
التغاير فلو حذف العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال
بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها على ما تدل عليه في
غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في
غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا
المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه

وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان
كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدوا بالمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك
المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به
فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل
فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان
كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد
بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الآن يقع فصل بين المضمر
المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام
لوجود الفصل فيحصل الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو
اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد با
لمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فَكُبْكِبُوا فيها هُمْ وَالْغَاوُونَ وقد لا يؤكد والامران متساويان
هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور
اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير
منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل
وفي استعادة المرفوع له مدلته ولا يكتفي بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز

ترك

ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار وحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له
تكلف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني
وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر ومجروره بالاول والثاني كالعدم معنى
بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقبل جره بالثاني كما في الحروف
الزائدة في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في
حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو القوم
جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل و
جاز ايضا تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك
جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه
او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم
تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة
زايدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف
فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار
في المجرور المتصل ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه
بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا
يكون ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله
احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط

ان لا يكون ما يقتضيها متقبلا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان
الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي
تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب
شاة وسخلتها بتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول
على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في حكم المعطوف عليه في احوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل
المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في
يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في مثل
تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض
لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع
في المعطوف عليه العائد الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ وهو
عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه
القاعدة منقوضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود
الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما
جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية
فانها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك
القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي
بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى
للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب يمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي

يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب وانما عطفنا اي ذا وقع العطف بناء على وجود
عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب
الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين
بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على
معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان
يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد
عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل اذ العامل هو
الاول والثاني تأكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وبيت
في قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فمثله وان كان بحسب
الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز
بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمم بها
وتعميمها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع الصور عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم
المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان
ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما
جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه عند
السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا

الیه بثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب الیه فی هذه النسبة هو المتبوع لا غیر
وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع یكون
بتكریر اللفظ نحو ضرب ضرب زید وضرب زید زید ولدفع ظن السامع به تجوزا
اما فی المنسوب نحو قولك زید قتیل فربما دفعا لتوهم السامع انه یرید بالقتل الضرب
الشدید فیجب ح ایضا تكریر اللفظ حتى لا یبقى شك فی ارادة المعنى الحقیقی او فی المنسوب
الیه فانه ربما ینسب الفعل الى الشیء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما فی قطع الامیر اللص
ای قطع غلامه فیجب ح تكریر المنسوب الیه لفظا نحو ضرب زید زید ای ضرب هو
لا من یقوم مقامه او تكریره معنى نحو ضرب زید نفسه او عینه او فی الشمول ای التاكید
ما یقرر امر المتبوع فی النسبة بالتفصیل الذی ذكرناه او فی شمول المتبوع افراده دفعا لظن
السامع تجوزا لا فی نفس المنسوب الیه بل فی شموله لافراده فانه كثیرا ما ینسب الفعل الى جمیع
افراد المنسوب الیه مع انه یرید النسبة الى بعضها فیدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته
وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جمیع الفاظ التاكید فاذا عرفت
هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكید بقوله یقرر امر المتبوع
اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى فی
متبوعها وافادتها توضیح متبوعها فی بعض المواضع لیست بالوضع واما عطف البیان
فهو لتوضیح متبوعه فهو یقرر امر متبوعه ویحققه لكن لا فی النسبة والشمول هذا حاصل
ما ذكره المص فی شرحه وهو ای التاكید لفظی ای منسوب الى اللفظ لحصوله من تكریر
اللفظ ومعنوی ای منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظی منه تكریر
اللفظ الاول ای مكرر اللفظ الاول ومعناه حقیقة نحو جاءنی زید زید او حكما نحو ضربت
انت وضربت انا فان ذلك فی حكم تكریر اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ لم یكن
داعیة الى المخالفة لانه لا یجوز تكریره متصلا ویجری ای التكریر مطلقا الا تكریر ال...

هو التاكید الاصطلاحی فی الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقییدیة
او غیر ذلك ولا یبعد ارجاع الضمیر الى التاكید اللفظی الاصطلاحی وتخصیص الالفاظ
بالاسماء ویكون المقصود من هذا التعمیم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكید المعنوی
والتاكید المعنوی یختص بالفاظ محفوظة محصورة ای معدودة محدودة وهی نفسه
وعینه وكلاهما وكلتا وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقیل بالضاد المعجمة قیل
لا معنى لهذه الكلمات الثلث حال الافراد مثل حسن بسن وقیل اكتع مشتق من حول
كتیع ای تام وابصع بالمهملة من بصع العرق ای سال وبالمعجمة من بضع ای روی و
ابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ویمكن استنباط مناسبات خفیة
بین هذه المعانی ومعناها التاكیدی بالتامل الصادق فالاولان ای النفس والعین
یعمان ای یقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صیغتهما
افرادا وتثنیة وجمعا واختلاف ضمیرهما العاید الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فی المذكر
الواحد نفسها فی المؤنث الواحدة انفسهما بایراد صیغة الجمع فی تثنیة المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعیناهما انفسهم فی جمع المذكر العاقل انفسهن فی جمع
المؤنث وغیر العاقل من المذكر والثانی ای ما سمی النفس والعین اولین تغلیبا كالقمرین
سمی الثالث ثانیا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقی بعد الثلثة المذكورة
لغیر المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمیر العاید الى المتبوع المؤكد كله نحو
قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحیفة كلها وكلهم نحو اشتریت العبید كلهم وكلهن
نحو طلقت النسا كلهن وباختلاف الصیغ فی الكلمات البواقی وهی اجمع واكتع وابتع
وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فی المذكر الواحد وجمعاء فی المؤنث الواحدة او الجمع
بتاویل الجماعة واجمعون فی الجمع المذكر وجمع فی جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع
وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا یؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء

اليه بنفسه عنه وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد وضرب زيد زيد ولدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل فيراد دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في شموله اي التاكيد بما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا في نفس المنسوب اليه في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فاذا عرفت هذا فنقول لا خروج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا انه لم يكن داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا اي التكرير الذي

هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ محفوظة محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما باراده صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمى النفس والعين اولين تغليبا كان من سمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في الجمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء

بصح افتراقه مفرداً كان او جمعاً اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر
الافراد لان الكل ما لم يلاحظ افرادها مجتمعة ولم تتصور اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع
ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حساً كاجزاء القوم او حكماً كاجزاء العبد
ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان
العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله
لعدم صحة افتراق اجزائه لا حساً ولا حكماً في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارزاً كان او مستكناً بالنفس او العين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولاً
بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير
بعد تاكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيداً
للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل
زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل فلما وقع الالتباس في هذه
الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا
تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلاً بخلاف النفس والعين فانهما
يليانها كثيراً واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع
يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود
وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها

المصنف بالمثال لا يكفي انه نادجه للفصل بين هذا الحكم
وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين
قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواه مع
شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة
اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ
يعلم منه ان الحكم السابق
يشمل اكتع واخويه
ولذا اقتصر فيه
على ذكر اجمع عصام الدين

ثم من النحاة من قال ان الضمير المنفصل والنفس او
العين كلاهما تاكيد للضمير المرفوع المتصل لانه المقصود
بالتاكيد ومنهم من قال ان الضمير المنفصل تاكيد
للضمير المتصل والنفس او العين للضمير المنفصل لانها
بعده فهو اخص بالتاكيد بها من الاول لوجود الفصل
بينها وبين المتصل والمنفصل حلبي

علي رضي

على معنى الجمعية واللزوم ذكرها من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون
المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون
النسبة اليه توطئة وتمهيداً للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسنداً اليه او
غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيداً خاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع
مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب
اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول
البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيداً بدل من احد وليس بنسبة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد
نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفياً ونسبة
القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتاً فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شيء نفياً نسبته الى شيء اخر اثباتاً ويكون
الاول توطئة للثاني وهو اي البدل اربعة انواع بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه
وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل
الاشتمال اي بدل هو سبب غالباً عن اشتمال المبدل منه على الاخر او اشتمال البدل على
المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
وبدل الغلط اي بدل هو سبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة
المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني

فعلم ان الغلط لا يقع في فصيح الكلام ومنهم من فصّل وقال الغلط على ثلثة اقسام غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم
تداركت فقلت حمار وغلط نسيان وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تداركه بذكر المقصود فهذان لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية و
فطانة وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه بكلمة بل وغلط بدل وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهذا يعتمده الشعراء مبالغة
وتفننا كثيرا وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هذا نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم كنت غلطت نفسك وترى انك لم تقصد الا تشبيهها بالبدر و
كذلك قولك بدر شمس وادعاء الغلط ههنا واظهاره ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل كما سيقول

متحدان ذاتا لان يتحد مفهوما هما لكونهما مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك
وان اختلفا مفهوما فانهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي ولم يظهر لي الى الآن فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما
قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف
البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان
المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض
المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد وا انه
ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر
الثاني اي بدل البعض جزئه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي
بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار
صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا
وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب
الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما
اي يكون تلك الملابسة بغير كون المبدل كلا للمبدل منه او جزئه فيدخل فيه ما اذا كان
المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدال المبدل منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر
فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان
يورد لمثاله مثل رايت دجلة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج

قوله بين توجب النسبة فلو لم يكن النسبة لا بالذات
اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل الاشتمال فلا تقول نزول
الاشتمال في ...

دلالة لفظ البدل على البعض والاشتمال اذا كان ظاهرا يحسن عنه
... واما
... اذا
... مقدر ...
فقد اصحاب الا ...

قوله لان ضمير المتكلم والمخاطب آه فيه ان الالف يلزم
ان يكون لشيء غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث
اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال غير الضمير من الاسم
الظاهر عصور
قوله لئلا يكون المقصود انقص آه هذا وجه مطرد في الكل فتدبر

عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يتم بدل الكل عن
البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير
اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان
اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام
لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل
نكرة مبدلة عن معرفة فالنعت اي نعت بدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود
انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين
نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا
اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم
ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول
فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك
الحمار وضربتني الحمار **عطف البيان** تابع شامل لجميع التوابع غير صفة
احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد
ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من
اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر ابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته
ان اعرابيا اتى الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء

راس زيد علمه زيد لحماره وشاهانه ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه وزيد
زيد قطعته اياه او جهد الزيدين كرمتهما اياه وحمار الزيدين كرمتهما اياه وشاهانه
ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه وزيد زيد قطعته زيد اياه او جهد زيد كرمته

واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحا وجعل يقول

وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر

له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال

اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي

نقبة عجفا فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث

الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان
اي الذي ترك البكري ... الضارب ...

للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن

التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد واخر البيت عليه الطير ترقبه

وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلنا بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه
بمعنى ... بمعنى

حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه

ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبة للذهاب روحه لان الانسان

ما دام به رمق فان الطير لا يقرب به واما الفرق بينهما المعنوي فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن

التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة

باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف

حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة الندا ايضا فانك تقول

يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف

بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد المبني اي الاسم

المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ

لو لم يعرفهما لكان تعريفا للشي بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم

ناسب مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة

في تعريف المعرب وهو بهذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها

اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له

كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه

كنزال فانه واقع موقع انزل ومشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى

المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف في نحو ادعوك واضافته اليه كقوله

تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق

معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام

عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب فلما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب

امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع الامرين اما

بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب

ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني فقدمها واخر ايثارا لتقديم ما هو

مفهوم وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اخره وسكونه عند

البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون

القاب المبني للمعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها
رد لما قيل ... ان كلامه يدل على اختصاص الضم ...

البصريون البتة الا بالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما
... المراد باللقب ...

يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال الضمة رفعا والفتحة

نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الواو في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه

اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل

باختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرئ و

من زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولة

والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال

لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات

وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه
ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل
في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك من علتين اخريين احديهما
علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون
الباقية المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب به فان
انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطها
فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما محققا
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي
ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من
لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من
قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما
تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي
فانه جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم
القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا فصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا فهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء
منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية
او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله

قوله وستعرف المانع لانه لا ينفصل المجرور لان الفصل يجوز في المجرور في السعة مع الظاهر فيمتنع فانتنع مع الضمير الذي هو اشد اتصالا بالعامل مرح كت
والف والواو والميم بعد الضاد المثنى وواو الجمع لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب واذا اشبعت فتحة للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمه واختص الميم بالزيادة لان حروف العلة مستثقلة غير الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة

الى حروف العلة لغنتها وكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذا ان ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو رضي

الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه قوله المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي
المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
الذي هو الاصل والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي
هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني
المرفوع المتصل ضربت ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على
صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة
المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة الماضي المجهول والابتداء
بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف وآخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة
التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع
الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم
هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف اللاحقة لواحق دالة
على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني
ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني انا انك انكما انكم
انك انكما انكن الى انهن والنوع الرابع المنصوب المنفصل اياي الى اياهن اياي ايانا اياك اياكما اياكم
اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا
واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

اللكاف فارتيك زيدا ما صنع بمعنى اخبرنى زيدا فانا فاعل لكونه مسندا اليه والكاف حرف خطاب تدل على احوال المخاطب ارايتك زيدا اى اخبرنى تبكا رايدا
اى اخبرنى ارايتكم زيدا اى اخبر ولعل الاستفهام فى ارايتك مستعمل بمعنى الامر بالاخبار مجازا من باب ذكر السبب وهو الرؤية وارادة المسبب وهو الاخبار اذ الرؤية
سبب العلم وصحة الخبر قال صاحب الكشاف لما كانت رؤية الاشياء سببا وطريقا الى الاحاطة بها علما والاخبار عنها استعملوا ارايت بمعنى اخبر والكاف فيه حرف
خطاب اذ لو كان اسما لكان مفعولا مع ان ما هو بمعنى الابصار لا يتعدى الى اثنين ولا اخبر ولا يثنى ولا يجمع على حسب المخاطب لا على حسب حال المفعول تقول ارايتك

قوله قائمة بنفسه
حال من ضمير مستتر
والتاء للمبالغة او مصدر
كالكاذبة منصوب بمحذوف اى
اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة
عصام

قوله التى وضعها للاختصار اى المنظور فى هذا
الباب الاختصار او لافادة المعانى المعقبة للاعراب
فى لولاها لما احتاج الى الاعراب واما ثانيا فبقلة الحروف

ذلك فالاصل فى هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر
ثم المتصل البارز ثم المنفصل عصام

والنوع الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك
الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب و
الغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير
ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر و
المثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها
مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب فى ذلك
فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع
الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار
المجموع اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتى عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا تلك الامور عللا ومناسبات لا
نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب ولا المجرور المتصلان يستتر
لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضماير التى وضعها للاختصار
استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى اخر الكلمة المشهورة ويكون فيما بقى دليل على ما القى
على ما مضى فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى للغائب الواحد
المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم تكن مسندة
نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى
نحو ضربت هند وفى الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او
فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب
اضرب وللواحد الغائب الغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب هند
تضرب وفى الصفة مطلقا سواء كانت اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او افعل
التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مسندا الى الظاهر نحو

او مع لانه لا يطلق فى العرف المثنى على الاثنين بل
على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على
اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس فى النوع مثنى او مجموعا
والاوفق بالمشهور تفسيره مطلقا بوحده او مع الغير
وبهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف
زمان اى زمانا مطلقا ولا منصوب بقوله يستتر مصدرا
كما له او حالا او ظرفا عصام الدين

اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون
بضميرين لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الان يتغير
عاملها والعامل ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل
له والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضماير لما تغيرت الا ترى ان اليا
فى تضربين والنون فى يضربن والواو فى تضربون والالف فى تضربان لا تتغير فيما
اى الالف والواو فى الصفة حروف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز
الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل تعذر المتصل اى لاجل تعذره لان
وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى
تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن
ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
اذ الفصل ينافى الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف
عامله لا يوجد فى اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ
بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه
خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انى وانك او بكونه اى بكون الضمير مسندا اليه
او ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى له اى تلك الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير
عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل
زيد عمرو ضاربه لالتبس على السامع ان الضارب زيد وعمرو بالمشاهدة انه عمرو لانه اقرب
الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر
نعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس
بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال

قاصر لانه لم يشمل اقائم انتم وفاعل المصدر اقول اقائم انتم داخل
فى الصفة ونحو وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم
انه المخاطب او الغائب او المتكلم ومنه فصل
المفعول الثانى اذا التبس بالمفعول الاول
بالاتصال واما اذا لم يلتبس فلا
نصاله فى باب اعطيت
والانفصال فى باب
علمت او ما او

وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشد اختصارا على ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو
التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال
كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي
مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضارب الجاري
على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك
اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد
للازم لانا عن زيد لينا نحو الزيدون ضاربوهم نحن فروي عن الزمخشري ضاربهم نحن
وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس ههنا لتثبت الحكم في صورة
اللبس بالطريق الاولى فاذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو
ولم يجز ما تعذر فيه الاتصال ع
اكرمتك فان المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني
اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما
اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث
يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته
اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته
اياك فيلزم انفصاله لبعده من المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلتفت الى قول الهذلي
بابراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه يجوز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك
الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه بالنظر الى
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك
اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يستقل وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه
اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية

وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
وكذلك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف
او يكون اعرف ولكن ما قدمته فتوالي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل
لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو
كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى
فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين
غائبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن ما
قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما
تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر
اي يجب الانفصال في خبر المبتدأ باعتبار ان
المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا
نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب
الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز
الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال الانفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ
محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا
لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرهما ليكون اخصر لئلا يتوهم انه يجب
انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا
نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب
بينهما على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع
بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور
وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت

فائدته في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش يصرف بما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش يتصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه تلك الياء لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون وقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب بصيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا ووقاية

التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند خلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا او غيره ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام فيه مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل استغناء بهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل له لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدا و الخبر وما بعده خبره فيقول خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حالا او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واراد لفظه قبل التاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجع غير معهود ولا يعطل انعقاد معنى الكلام وقد يقع منعقدا من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيه مؤنثا بحصول المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا

وانما يلزم استبدال قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يلتزم التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم قبل الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا او بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حينئذ ضمير مراد بلا دليل يدل عليه لان الخبر كلام مستقل مثال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احق بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه احق به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة

اي اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب في امثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة خمسة ذا حال كونه للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما المثنى المذكر وقدم لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يشتق منها الا هي وذي انها قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبهما وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما تدل مثا على سايرها الفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء وتهي وذهي بوصل الياء بهاء ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر والاثنى من لغات الاتا الكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار

اما انها حرف التنبيه وهى كلمة ها فتولين فى الحقيقة منها وانما هى حرف جئ به
للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها
زيد قائم وها ان زيد قائم وتتصل بما اى باواخر اسماء الاشارة حروف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم
يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهى اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى التثنية
واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة فى خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقى الى ستة
فيكون اى الحاصل من الضروب خمسة وعشرين وهى اى تلك الخمسة والعشرون من ذلك
الى ذاكن يعنى ذلك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
الى مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك
وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى
مذكرين وخاطبت الى مؤنثات وكذلك البواقى يعنى تلك الى تاكن وتيك الى تيكن
وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن واولاكن
واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد
تحقق الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين
منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وذانك
حالكون هاتين الاخريين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل
كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور

سابقا واما ثانه وذانك وتانك مخففين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط
بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا
بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى الحسى خاصة
لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد
يستعمل فى المكان وغيره **الموصول** اى الموصول المعدود من المبنيات فى
اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا تاما ان كان
جزء مميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا
يحتاج فى كونه جزءا اولياً ينحل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر
والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا كونه جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع
الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا
الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى
عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها
معناها اللغوى لا الاصطلاحى قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى
لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية
ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان
يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى
هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر العايد
مع انه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة فى الا
حتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان
يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان

يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان
يكون ضمير الموصول عينها بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية
او ما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول
لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام
الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا
وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر
واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر
والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى الجمع المذكر اشهر واللذين
كالذين لجمع المذكر واللاى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى
بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انهما
فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء
وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا
يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه
فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى
نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار واية بمعنى التى نحو اضرب
ايتهن فى الدار اى التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص
مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت
اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما
الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع والعايد
المفعول اى العايد الذى لا يتم جزئية الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا
لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق

لمن يشاء ويقدر له اى لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار
بالذى وما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا
الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى
الجملة الفلانية بالذى يجب بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل
النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع
فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن
جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة
للاخبار لان الذى مخبر عنه لا المخبر به صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم
مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر
عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها
اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال من ضمير
اخرته او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد
من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع
ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة
الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا
وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام
فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف و
اللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى
للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة
الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه
اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان

لايكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمي الفاعل والمفعول معناها كالسين
وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه
اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها
اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك
الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر امر
منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا
عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة و
كذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في
ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد
العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق
القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يكون الضمير
الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي
هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي
لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير
وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا
جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد واذا جعلته عائدا الى المبتدا
بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو
انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما واما موصولة نحو عرفت ما

اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر
عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم
الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي
يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت
وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من
غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا
في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث
كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم
لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم ميت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة ايضا فلم جعلها المصنف كمن التي
لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى
مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الا
ستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها
في الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذو
الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن
فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا بضم ايهم اي ايهم هو اشد
وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبهها الحرف من جهة الاحتياج
الى ما هو غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما

هذا مبحث اسماء الافعال

بوضعهما كما حذف من الغايات ما بينهما وهو المضاف اليه ولم يبن اى الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى و بناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعته فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وفى جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اى شئ وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالهما بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وفى جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

اسماء الافعال

ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام مبنى الاصل فعلة بنائهما كونهما مشابهة لمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت لكنه عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال بلا شبهة مع تاديتها معانى الافعال الامر لفظى وهو ان صيغها

مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل قال الشيخ الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر والماضى ولم يقل ما كان معناه الامر والماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اى ما يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر كالمشتق من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا قرقار وعرعار وفعال حالكونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى هو على ما قبل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لحاله دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحالكونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته كراء لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشيخ الرضى والذى ادى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل من اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حالكونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق ولذا قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى

لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما

لمونث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة

ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره

راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون

بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجعار الاكثرين

ان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك

طريقة واحدة اسهل من سلوك طرايق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات

الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر

اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب فحكمه حكم

المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على

ما كانت عليه حين كونها اصواتا سارجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي

على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وتح

لا يقصد ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل

الحكاية بان يقصد من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الصدى

ما يشابه صوت الغراب عن نفسك ولح لا يقصد ان يحكم عليها او به ومنها ما يصوت

به الحيوان اما الزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير ولح ايضا

لا يقصد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها فاذا

تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي وعند اناخة البعير

نخ او غاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها

اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على

ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء

لعدم

لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجرى الاسماء واخذها حكمها وبنيت

لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء ذ الاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ

ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان الانسان

تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت

به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا

لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض

افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل تناول

التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ

مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت

الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع

تعلقهما بالغير ملحقين باسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه

صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات المعدودة

من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين

او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا

قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه

صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء

المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا علما لان بين جزئي

كل واحد منهما نسبة قبل العلمية فلا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن

الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين

النسبة على وجه آخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن

ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين

مع الاخرى ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبدالله النسبة الا
ضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تابط شرا النسبة التعليقية التى
تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه
مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر مع الاخر
لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن
الجزء الثانى حرفا اى حرف عطف او غيره بنيا اى الجزآن الاول لوقوع اخره فى
وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان
اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادى عشر واخواتها
يعنى اخوات حادى عشر من ثانى عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر
وحادى عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا المركب سواء كان
احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان
الثانى فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى وعشر وجوابه ان المراد بصيغة
الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة
على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع
الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد
الجزئين اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول
ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف
حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادى عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف

قال الشيخ الرضى ما حاصله ان المركب للعلميتان كان جزئه الاخير قبل التركيب مبنيا فالاولى ابقاء الجزء الاخير على بنائه ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف ويجوز على قلة اضافة الاول الى الثانى تشبيها لها بالمضاف والمضاف اليه فيجئ فى المضاف اليه الصرف والمنع ولا يستنكر اضافة الحرف والفعل ولا الاضافة اليهما لما تقرر بالنسبة عن معناهما الى الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف لان الثانى يبنى على الفتح ان كان معربا فى الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز ابقائه على حركته اى حركة كانت وسكونه ان لم يكن قبله مبنيا كمعدى كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول وجعل الثانى غير منصرف وقد يبنى الثانى ايضا تشبيها بالمتضمن الحرف كخمسة عشر وقد يضاف الاول الى الثانى فيتاثر الاول بالعوامل ويجوز فى الاخير الصرف وعدمه والمركب قبل العلمية ان كان جزئه الثانى قبل العلمية معربا باعراب معين لفظا او تقديرا وجب ابقائه على ذلك الاعراب وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل العلمية كما فى زيد قائم يضرب زيدا ومن الاعراب العام ان كان له كذلك نحو عبد الله وضرب زيدا وحسن وجهه وضروب غلامك ذكر ذلك احترازا لخصوص الاعراب او عمومه وان لزم دوران الاعراب على اخر الاول الذى هو كبعض الكلمة وكذا يترك جزئه الاول على البناء ان كان فى الاصل مبنيا كما فى ضرب زيد وسيضرب وان زيد قال سيبويه المسمى بالمعطوف دون المتبوع واجب الحكاية شرح
المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله الا لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل اسم

لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون لا
فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثانى
فانه فى الاصل اثنان وعشر فلما حذف منه الواو اوا كمؤ ونتى بالا
للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اى وان لم يتضمن الثانى
حرفا اعرب الثانى مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف فى الافصح اى اعراب الثانى مع
منع الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين
واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى

الكنايات

جمع كناية وهى فى اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامعين كقولك جائنى فلان وانت تريد زيدا والمراد ههنا ما يكنى به
لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين وكانهم اصطلحوا فى
باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال
بعض الظروف وتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها
مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبنائهما لكونهما موضوعة وضع
الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبنائها
لانها فى الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة
واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه و
جاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او
غيره وكيت وذيت للحديث اى الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد
منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع
المفرد موقعها لم يجز خلوه عنهما فرجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب

ومن الكنايات كاين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى الاصل
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية
فصار كانه اسم مبنى على السكون اخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا
يكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فهى نسبة فى البناء منحطة عن
اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التميز مفرد لانها لما
كانت وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندى وكم رجال عندى كما تقول مائة
ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا
لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة
جعل جمعه مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اى فى مميزى كم
الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح
الرضى ره هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جرها
للمميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا
نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله
تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية وكلتاهما اى كم
استفهامية كانت وخبرية صدر الكلام لان الاستفهامية متضمن الاستفهام و
هو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا
يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر
وكلاهما او قال كلتاهما لكان اوفق لما ينشا لا استفهامية والخبرية فهو على تاويل

كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او
متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا
الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على
الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فى الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى
المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية
مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولنا كم رجلا
ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير
مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير
مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير
مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من
كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر والاضافة
وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع انه لهما صدر الكلام لان تاخير الجار
عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان
او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا
ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا
عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك

وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما
واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة
وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا بالقيامه مقام عامله
الذي هو خبر المبتدا وكذلك باقي مثاله في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرط
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه
الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا
كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع
على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب
اضربه ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا
يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف
واني واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن
بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة بالابتداء وقال
الشارح الرضي ره وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية
يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو
متى عهدك بفلان اي متى كاين عهدك به واقا اي فيتاتى فيه الوجوه

الاربعة

الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو
اي وقت مجيئك اي اي وقت كاين مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم و
في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة التربيعي فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه
ثلاثة اوجه كذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل مميز كم عمة اي ما هو مميز باعتبار
بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها دفعه
بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا
معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من
وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة ثلاثة اوجه احدها الرفع بالا
استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها
وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا
وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل
فيكون منقلبة الكف والقدم بمعنى انها الكثيرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة
كانهما نسبهما الى سوء الخلقة واما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها
يحتمل حلبهما فتكفانيها تخدمهما على كره مني واختار من انواع خدمتهما الحلب لانه
خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي الناقة
التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب فلا تطيع بسهولة
ففي حلبهما زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى ذم الطرفين ابيه وامه فا
لاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كثير عدد عماته وخالاته

فسئل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك
حلبت علي عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او
حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد
حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان
الفعل الواقع بعدها مسلط عليها لتسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت
خالة وفدعاء واذا نصبت نصبتهما واذا خفضت خفضتهما وذلك واضح وقد
يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في
كل مثال قامت قرينة دالة على تعيين المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر
عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن
كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع
على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بكم بعد العلم بوقوعه او اخبر به
فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى عدة ضربك اي كم مرة او مرة ضربت
او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على
الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان
للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان
وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني
بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية

الظروف

اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها
ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي
ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند
نسيانه اعرب مع التنوين نحو ربت بعد كان خمرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة

اي حذف من اللفظ وعدم ارادته بالنية لانه غير متضمن
لمعنى حرف الاضافة الموجب للبناء فكان من
جملة الاسماء العارية عن الاضافة
كزيد وعمرو

عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صيرت غاية
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في
الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من
الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس
عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فتعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين
ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم
تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق و
اجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه
والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه
كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس
غير لكثرة استعماله بعدهما وكذلك اجري مجراها حسب لشبهها بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال
الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر
الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى المفرد وهو
سهيل مفعول ترى اي ما ترى مكان سهيل طالعا اخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا
وانما بنيت على الضم كالغايات لامتناع اضافته الى الجملة والمضاف الى الجملة في
الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى
الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه
فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة
الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف

المبنية اذا وما بنية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اي اذا اذا كانت
زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان
الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر
في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في
الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي
كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا
جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على الاخرى فتضمنت
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي
جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير
المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن
معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاة بالضم والمد اذا لقيته
وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد
بلزوم المبتدا غلبته ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها
في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف
او حاضر على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر
فلذا استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان
مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة
المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع
كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه
المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول به لفاجات

لا المفعول به

لا مفعول فيه والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات زمان
وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر
اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي
وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثال ذلك اذ زيد
قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكره
المصنف ومنها اين واني فانهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام و
الشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن
واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها
متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص
بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قام زيد وايان نوم الحجاج بخلاف
متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها
كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا الزمان
الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف و
معناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل في الشرط مع
ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس
ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع
بالخبرية عنده وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية

على اى حال جئت اذا بام ما شيا ومنها اى من الظروف المبنية منذ ومذ بنيتا

لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل

المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم الرؤية يوم

الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال

المذكور المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان الآن صاحبنا فيهما اى قل مدة

عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما

باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشيا فالمثنى والمجموع

اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته

مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا

لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اول كل وقت من الزمان مدة

الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل

فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد

اى بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اى

جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر

نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب

على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت

مذ ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ انه

ذهب مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح

حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك اى مذ زمان ذهابك

وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما

معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعدهما

اى خبر

اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما

ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك

غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما

من الظروف المبنية الآن يراد بظرفيتهما كونهما من اسما الزمان لا انهما يقعان ظرفا

في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم

الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم

اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد بفتح اللام

وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤهما

لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال

عند زيد فيما يحضر عنده او فيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد

او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد

ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون

التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا

من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر

لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا بضم الطاء المشددة

او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذا خمس لغات كلها

للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع شيء فيه ليستغرق

النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء

المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين

وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفى

او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شيء ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة

نحو الاذ وعوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد

بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض لا تعانضين اى دهر الداهرين ومعنى

الداهر العائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ

المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح

للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزى يومئذ بفتح

قريب بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب

المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على

الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامى

مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف

المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما

لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اى هذا بيان باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئى او كلى لشئ متلبس

بعينه اى بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيدا

بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته

مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة

وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها

فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان

معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من

حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل

واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه

دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع

كلى والموضوع له جزئى مشخص والثانى الاعلام المخصصة كما اذا تصور ذات زيد ووضع

لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد

وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة

فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد

بازاء هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار

نكرة والثالث المبهمات يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات

لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهمة وكذلك الموصول من غير صلة

وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانهما موضوعة بازاء معان

متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا

فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ هذا بازاء كل

واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام

وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من

تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية

او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام

الزائدة لتحسين اللفظ والميم فى ليس من امبر امصيام فى امسفر بدل من اللام

ولا يبعد دخلته فيما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به

معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى

ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد

الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل

واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه

قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى

المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير
او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول
مطلق بحذف مضاف احترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدهما
معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال
العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية
والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشئ بعينه شخصا او
جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال
فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب
بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك
غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير
ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى
تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب
فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها
المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا
يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز
ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه
ادون منهما واقتصر على بيان التنبيه بين اصناف المضمرات فان ساير المعارف

لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت
المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف
اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات
كثيرة والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة
من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة

اسماء العدد

انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة
ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت
تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هى المعدودات واحادها كل واحد واحد منها و
كمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا
اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود ما بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة منكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التعريف ان لفظ الواحد و
الاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا عند
بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هى
الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع و
ذراعين ومن ومنين من حيث لا يفهم منها الواحدية والاثنينية فقط اصولها
اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان
او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف و
عشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلاث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة

وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحدا الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة
ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان
او ثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتهما على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة
بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى
عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم
يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى
عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو
احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد و
الواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث
عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول منهما بحاله قبل التركيب
وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر و
اثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض
للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس اخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث
الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر
كما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وبنو تميم
يكسرون الشين عند التركيب في المؤنث اى من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل
التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح والكسر وتقول عشرون واخواتها
بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرين المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون
واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية

وتقول

وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون
في المؤنث وانما غير الواحد والواحدة فيهما بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يرد جعلهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اى
عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في
المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان
والفان في التثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على
مائة والف وما تفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد
حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل
فتقول مائة وواحد وواحدة ومائتان واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث
نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى
وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة ومائة و
ثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع
وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوزان يعكس العطف
في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء
صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر ويجوز اسكانها اى اسكان الياء لثقل
المركب بالتركيب كما في معديكرب ويشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها
اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت الياء الا ان
الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فدعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال

الشاعر

الشارح الرضي ويجوز كسرها البدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسما العدد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشرة مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعمال الاثرة واينه جرا المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلث ماة الى تسعماة استثنا من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا ماته حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مات او مئين لان للماة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثالث جمع المؤنث السالم وهو مات ولم يجوزوا اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مات لكنهم كرهوا ان يلي المميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعودا المجي بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين اي الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسما كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشيا شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثماة امرهم مع ان فيها صيرورة ثلثة اشيا شيئا واحدا لبطرد بما نرامرهم واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز ماة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع ماة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التكثير فانه يقال

ماتا رجل كما يقال الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت ماة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والماة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزهما الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا و اللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر ففيه وجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النسا اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر المميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان المميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد معنى عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لكن لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجوهره وصيغته المصوغة بهيئة الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني

بعضهم ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على
حدة اختصارا والحروف العلامة التي هي اخف على ذكرهما والاثنان رجلان اخف
من اثنى رجال وذلك الاستغناء انما يكون للافادة اى افادة لفظ المميز النص المقصود
اى التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد
اى بذكر اسم العدد فلما افاد المميز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد
على حدة ونقول في المفرد من المتعدد اى في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره
اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عدده الانقص منه اذ بدأ عليه
بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مفعول القول وذلك القول انما هو باعتبار
تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه
اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره
واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في
المؤنث لا غير اى لا نقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق
العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها ونقول في المفرد باعتبار
حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة
الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى
التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى
للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشر في
المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشر الى التاسع والتاسعة عشرة واعلم ان
حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير
والتانيث فنقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف

نحو الثالثة عشرة فتؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا
الاسمين لان اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فان الجماعة
ونقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمة اى ومن اجل
اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلفا اضافتهما اذ اختلاف
اضافتهما قيل في الاول اى المفرد من المتعدد للقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة
الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلاثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف فانى صيرت
الاثنين ثلاثة وقيل في الثاني اى في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلاثة اى بعضه
او خبر بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل
باعتباره فوقه في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة والا يلزم جواز اضافة الواحد الاول
من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا ونقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر
احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اى واحد من احد عشر متاخرا بعشر
درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا
يتجاوز للعشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء
الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا نقول الى تاسع
تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى
الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكره بما بعد
باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التانيث والتذكير وقدم المذكر لاصالته واخر
تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة
التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغيرهما ا وحكما
كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير
الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار

ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم متلبس بخلاف المؤنث
اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث
التاء والالف حالكونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد
بعضهم الياء فى قولهم ذى وتى وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون
صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فالحقيقى
ما اى اسم بازائه اى فى مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة فى مقابلة الرجل وناقة
فى مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى متلبس بخلاف المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر
من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او
تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين
مثال للتانيث اللفظى تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة
ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلته وقوعه فاذا اسند الفعل بلا فصل كما
هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اى فذلك
الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر
غير الحقيقى فانه حينئذ لك الاختيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر
غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء بما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ
ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى
او ضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى
من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقدير بقولنا بلا فصل لكان
احسن استيفاء للاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء

بالفعل وفى تركه فتقول حضرت القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة وطلعت اليوم الشمس
وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقى مفعولا علما يغلب فى اسماء الذكور كزيد
اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس فى
حكم ظاهر الجمع الضمير فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت
او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت
الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات
او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحقت
التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين
من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير
يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون
بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى
الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها
فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه
جمع المذكر الغير السالم فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل
الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون موضوعة
له واما فى جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيراعى حقه
فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع
غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء بالحمل على جمع غير العقلاء
اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء **المثنى** ما لحق آخره اى آخر
مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله نون مكسورة قولنا مع لو لحقه والا لا يصدق
التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد استغنى

عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او يا مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل
اليا حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون
عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما
قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك الملحوق والالحق وحده او مع
الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقهما على ذى للثلاثة على تقدير
تسليمه اذا دل امرانه من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية
ما فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معناه مع مفرده مثله
فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار
دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد لمشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما
يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى
فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين
مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على
الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام وكذلك تثنى القمر
باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلت جاز ان يجعل الام مسماه باسم الاب
ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم بينا ولهما
فيجعل ان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى
الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرائن ايضا بلا احتياج
الى ادعاء تسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة ويأول بالمسمى
به ليحصل مفهوم بينا ولهما فيثنى باعتباره قلنا الاشبه فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام
فى جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمصنف اختار عدم
جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا

اذا كان

اذا كان علما لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعاء لابى بكر
يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورد بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف الأسماء
الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما
كان اخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف
ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال
فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد
الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو
حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المثنى بالى وهو
ثلاثى اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من
الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى
بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بان كان
الفه منقلبة عن يا حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل وعد يمره
تدا ميل كمتيان فى متى حيث جاء متى علا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية
كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا
للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان
كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة فى الاشهر
للاصالة كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك
وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث
اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد فى
الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة

قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من اليا لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها يا نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلبا فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او يا اصلية ككسا ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او يا ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراءان وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فاقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان الازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان باليا فكان ينبغي ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا للاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باستشهاده غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل يا وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او يا ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة لان النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث في قولهم خصيان واليان لتي قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتهما على القياس اتفاقا ووجه حذفهما هو ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونه صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصى

وكلا مستعملان وهما لغتان في خصية واليه ثان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي

المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة المفرد الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دال او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما يكون الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمتين والكلمة وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء

وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما يكون الجمع والواحد فيه متحدين بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي الجر والنصب ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضم ليدل ذلك اللحوق واللاحق لفظا او مع اللحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكره في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والاكثرة في الواحد قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح

فی الجموع

المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فيكون علما اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون ذلك الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل لعين او الاثنان كامرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة او المقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها وبدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع عن الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث و المقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فيه مذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها و الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاء وبلا تاء مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة صبور وجريح فلا يجمع

بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا
مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع صيغة جمع
المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة
لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد
جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل ولعدم
كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية
اخرجتها من الشذوذ فمنها سنين وامثاله وادخل بعضها على الشذوذ فمنها ارضين و
امثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع
لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده
صفة وله اى ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو و
النون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون
فان لا يكون اى شرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض فانه يقال في
جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف
على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى
من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا
الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التي بتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء
التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات و
الكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما
تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه او امور داخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض
بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره

تغير

تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد
حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث
ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم
في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كالفلك كما مر
وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل
كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس
معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان
كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اى جمعي السلامة لمطلق الجمع
من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك اى المذكور من الاوزان والجمع
الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع
وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري
على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه
او عدده مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له
وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا
وهو اى المصدر من الثلاثي المجرد سماع اى سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين
في كتب التصريف وفي غيره اى غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه قياس اى قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال
وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اى المصدر بالوضع عمل فعله
المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اى غير الماضي

مستقبلا لكان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل المناسبة الاشتقاق
بينهما الا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن
مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا
اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيزها لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا
ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف معمولا ما لم يتم فاعله لانه لو
اضمر فيه الضمير في المثنى والمجموع بناء على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين
نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فانه
له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاسناد فانه اذا كان بارزا
لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاسناد على حدة ليخرج مثل
ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني
ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل اما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل
مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا
دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة
وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل
لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي
ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر
به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح

بل قد

بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر
عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت
ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له و
حمدا له فوجهان اي يجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل
المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي
المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام
عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم
تعلقه بالقسمين على سواء **اسم الفاعل** ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي
حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال
لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يجهل امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى
الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال
المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة
وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى
الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان
اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام
المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة
فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به
الفعل مع زيادة وبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل

مع زيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسند واخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند واخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويجد منه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وعاش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن و مضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره اي من غير الثلاثي مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع للمعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارع مضموما او لا ومع كسر ما قبل الاخر ان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو متدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر لكان مثالا للكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فيما يكون لكل من ضم الميم مثال يكون لكل من ضم الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان الفعل يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو دهان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی توسط مرحوم علامه امینی ...

المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال او الاستقبال الاعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف وذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او الاعتماد على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد ولا قائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه

وبالالان اوغدا لانه فعل بالحقيقة فرح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم
ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج
عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب بضروب ومضراب بمعنى
كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في
العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد
اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت
بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من
المشابهة اللفظية والمثنى من اسم فاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما
مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق
خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع نحو تقول الزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون
الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل
في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع
التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد
التخفيف لطول الصلة بما كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان
اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة محمولة على الاعتماد عليه **اسم المفعول** هو ما
اشتق من فعل اى حدث موضوع لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع
الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذار فاته من مقام
ما على ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر

وقوله

وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة
على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي
المجرد على وزن مفعول كمضروب ومن غيره اى من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم
الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتح وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله
في العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى
الماضي ايضا نحو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول اخر يبقى على نصبه
نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا والمعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما
اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على
معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم
لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما
ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها
فلا يقال رحيم الآن رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة
له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر و
طالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال و
صيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او
لصيغة الفاعل الذي هو مبناه اى اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها
على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف
منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة

الضمير المستكن راجع الى الصيغة والتقدير صيغتها مخالفة لصيغة [illegible]

على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها للمشابهة اياه فما دل كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها فيما قسما دبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها فعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر فيما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة و على التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي المفصل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه

اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر و الكوفيون يجوزونها بلا قبح في الشعر وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون

التخفيفين اعني حذف التنوين والاشتراك لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع
الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من
التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين فالبواقي من اقسام الثمانية عشر التي خرجت منها
الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من
تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن
الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها
وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما
قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه تقيد الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن
وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله
على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف
لفظا ولذا كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى
قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير
فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر
وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان
لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب وتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها
فتؤنث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة وجها
وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها
وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون

وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول
واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول ثان لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول
مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل و
المفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب
الاب برفع الاب ونصبه وجره فاذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما
لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم
ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال
الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل
اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول ما يسمى اسم التفضيل
اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله
بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر له اي
لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله
لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا
ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
فهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب
الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لحقهما بالحذف لكثرة الاستعمال
وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا
رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي

المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة
احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي
المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد
كلها اصول ويكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزجا منهما
فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى لبيب يلون اى من ثلاثي مجرد لبس يلون
ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق افعل الصفة اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور
فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد به حمرة وعورة او زائد الحمرة او العور
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان فعل الصفة مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو
كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب هو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير الثلا
المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال
للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابلد
لكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل
والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان
المراد بالحمق ما يبدو من آثار البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات
واعظام وخبوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها
نفسي ولا اضل وتقلدت ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن
انا فيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون
بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته
انهم حكموا عليه بالشذوذ بعد

ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد
حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل
التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اى القياس الواقع في اسم التفضيل
اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاكثر
وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر اى هو اشد معذورية
والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم
التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال
الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير
الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور
ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا
طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد
فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد
افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل ولا يجوز الجمع
بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا ان يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله
لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل هي تبعيضية
اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد
افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو
المضاف اليه اى اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شيء فاذا اضيف اى اسم
التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه
المقصودة به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في
ضمن بعضهم والا لزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال الاكثر لان وضع

افعل التفضيل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه و الثاني ان يقصد الزيادة المطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيدا والزيدان او الزيدون او هند والهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي

يقصد

في اسم التفضيل

يقصد به زيادة مطلقة والمعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع هو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل اذا استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونهما الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا اشتراط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على فعل ناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا اشتراط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشئ الذي اعتبر اولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد الخبر

لكان

لكان او حالا عن اسم او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشى الذى ثبت له اسم التفضيل فى
اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين
الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ ثابتا للشى وفى المعنى
لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى
يتيسر تنبيه عمله كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر
بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط
ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه اخر بعد
اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين
زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة
بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه لبسهل اخراجه عن المعنى
التفضيلى بالنفى كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند
كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه
العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا
استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن
كحل عين رجل زايدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيدا الى احسن
زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يلايمها مقام المدح فيرجع المعنى الى
انه حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى
حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا من نفى

الزيادة فلا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفى الى حسن رجل مبينا الى حسن زيد
اما بالمساواة او بكونه دونه والثانى يكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما
رايت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بطريق
الاولى كما اقتضاه المقام والاستعمال يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان فى
الزايد على شى ما يساويه مع زيادة فيحتمل ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا ولو فى ضمن
الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى
يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل ما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد جايزا كما جاز فى المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل
عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات والاصل فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل
عليه فيه مختلفين بالذات ففى صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى
زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا ابوه من
زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف فى معناه التفضيلى
فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر مع انهم لو رفعوا احسن
بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله اى ما عمل فيه احسن من حيث
انه اسم تفضيل فيه معنى افعليته وذلك المعمول قوله منه فى عين زيد باجنبى وهو الكحل
اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبى له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله
بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له من
معنى الابتداء العامل فى المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم
التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته
من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين

وهو ابهر من جهة انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه
العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة
وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في ادا مثل هذا المقصود
في الكلام فيما ذكر ان مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود
بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكره بل يمكن ان
يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ونتبقل بهذا التقريب الى ما
انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ونطبق بعض هذه الصور عليه
فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين
زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضميره منه وكلمة في ولو دفع لفظ
العين من البين واكتفي بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف
المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يبعد ذا الكحل
ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما
رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في
عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت
عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد و تقول معناه ما رايت
عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان
للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها
فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى وذلك من التفضيلية مع مجرورها
مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي
قلت ما رايت كعين زيد الى قولا مماثلا لقول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون

مبتدئا

مبتدئا بما هو مبدأ المماثلة وترك ما هو صوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره
اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا
وتمام البيت مع ما قبله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به
ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جمع بمعنى
الركبان وهو مخصوص بر اكبي الابل والتانية من ابطأ واي كالمجيئة من جاء وحي وهو
المكث والثاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر
او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه
وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين
يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل
صفة واديا والجار متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه
صفة له وتائية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدر اي ابطأنا تائية واخوف
عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى لا ارى واديا اقل به ركب
منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول
وقى والمستثنى مفرغ اي لا ارى واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا بقوله
مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين
احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك
الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا اي
سائرا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على حد

علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل تصدى لمباحث الاسم بتعريفه

فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريف **الفعل**

ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى

في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية وقد

يمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية

فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن

المطابق لما ذكره في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة

معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك

ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى

في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد

به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فيخرج

بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم

عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا

يخرج الاسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ويدخل فيه الافعال

المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على

المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل

وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد

لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق

الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على

الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام

الامر وللنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني

وتعاقب ان يعود النقض بقول خلق الله العالم فليس ثمة ليل ولا زمان والا احتاج الزمان الى الزمان وهو محال اجاب النحويون بان قالوا انا لا نعقل فعلا الا في زمان نعقل خلق الله الزمان فنزلناه منزلة ما هو في الزمان واجريناه مجرى ما يعقلون وان كان في الحقيقة في غير زمان كبير

فلا يصح قوله وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتقليل الفعل تقليل مدلوله فان الظاهر ح ان يقول وشيء من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتأمل عصام

وانما ذكر السين معرفا لانه يجيء للاستقبال والطلب واصابة الشيء على الصفة والوقف بعد كاف المؤنث فلا بد من ذكره معرفا بتعريف عهد ليعين السين

هذا مبحث الفعل

للتصور الا في الفعل ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التأنيث

لانها تدل على تأنيث الفاعل ولا تلحق الاسماء فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها التاء

التاء المتحركة الدالة على تأنيثهما وتأنيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء

التأنيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت

الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة قيد خرج به نون فعلن ايضا وذلك لان ضمير

الفاعل لا يلحق الاسماء فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه منع احد

نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى

واخص نفوا بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر

من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء

الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان

فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله

قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة

ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني

على الفتح خبر المبتدأ المحذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او

تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته

المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء نقول

ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات

مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة

اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد

الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو

فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع** ما اشبه

واما عدل عن تركيب ابتين مع انه تعرفه بين حرف المتكلم والغيبة بالحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط والمخاطب منتهى الكلام
بخلاف هذا وكذا تركيب ابتين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمنه الحروف الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة للحروف الاربعة نحو تركيب ليس
باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نايت اذ لا خفاء في بعده عن هذا المقام للمعنى لانه من النأي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولو
جمعها بتركيب ابنت من الانابة لكان اولى ليكون على الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي تنوع عن اسندى
او المؤنث الغائب تعارض فيه اعتبار الغيبة والتانيث والغيبة تناسب الياء المتوسطة في المخرج لان الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب والتانيث
المستلزم للفرعية تناسب التاء التي هي فرع الواو فعمل بالاعتبارين فاعطيت التاء في الواحدة والمثنى والياء في الجمع ولم يعكس لان التانيث الزم من الغيبة
فاعتباره في اللفظين المقدمين اولى اسندى

وقد اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد حروف نايت في اوائله يعني
الحروف التي جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع
الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين
فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما كان الاسم يختص باحد
معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا
بهذا المعنى اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم
مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي المتكلم المفرد اذا كان مع غيره
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب
مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد وللمؤنثين غيبة
اي حال كون تلك المؤنث والمؤنثين غايبات او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي
غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه نقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين
بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن
النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حالا وهو الاولى لموافقته
السابقة وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف مثل
يدحرج اولا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل
يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة
الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق
به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه

في المضارع

اذا اتصل باحدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل
الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة
ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لشابهتها نون جمع
المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص
به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير
بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر
مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل تضربين والمخاطب المؤنث مثل
تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد للغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد
الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم
مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل
به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها
اي حذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما في الاسماء تابع
للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن
يضربا الى اخرهما والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع
لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة
الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي يحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم
لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر
بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى و
الحذف اي يحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن
الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارة

وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه دونوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب
اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع
الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقع الاسم لانك تقول الذي
ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا
وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا و
عن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار
كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم
وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب المضارع
بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر
كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان خففت وقيل اصله
اذا الظرفية نون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت
حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي لام الجارة الزائدة
في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة جوار فيمتنع دخولها على
الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد
الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء
والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد منع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا
ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني
فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا

يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معا فان التي ينتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن
الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون و
كلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم تكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة
للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست
ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان
التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم
ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلائم ان المصدرية فيصح وقوع
كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض ومعناها اي معنى لن
نفي المستقبل نفيا موكدا لا موبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي
ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا
لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانها ضعيفة الا تقدر ان تعمل
فيما اعتمد على ما قبلها فصارت كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن
احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما كقولك لمن يحدثك
انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل
بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب المفهوم
معنى كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على
طريقة تمثيلات اخواتها لانه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار
اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الفاء والواو فالوجهان جائزان

النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل
الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في
المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم
ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا فان
حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل
الذي دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان تكون هي زمان
التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى
ادخل البلد فانه دخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول
هيئت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في
هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر
بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره وليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرتفع
ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان
مثال لما اريد به الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم ترى

من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها
لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى
ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة
لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها
خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف
الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز
في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا
ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها الان معناه ثبت اليس فانا
ادخل الان في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب
محقق الحصول نحو قوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى
ادخلها لعدم صلاحيته بقيده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا
وجاز في كان سيري حتى ادخلها التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت
حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه
ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر
ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام التاكيد للنفي بعد
النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة
ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف
يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من
الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله
معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها

لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير
المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل
الفاء احد الاشياء الستة ليبعد الكلام بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك
اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب
منى ويندرج فيها الدعا اللهم اغفر لى فافوز ولا تواخذنى فاهلك او استفهام نحو هل
عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا
اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى
ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب
خيرا اى لا يكون منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود
والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل المصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل
الفاء واما نحو سأترك منزلى لبنى تميم فالحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد
الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير
ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا
فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل
الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو
كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن
اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب

النفى بتقدير
شغلوا
الظرف ولم
المضارع
بتقدير البتداء والقدحسن عصام

في المضارع

المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الجمع او الآن اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا
الدالة على ان المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخل فى مفهومها والا يلزم من
تقدير ان بعدها انكرار نحو الزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى او الا ان
تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى
حقى وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرد بالى التى بمعنى الى اى لالزمنك الى
اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة او لا كثم واذا كانت منها من غير اشتراط ما ذكر من الشروط الصحة تقدير ان
بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو
اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير
ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان
مرفوعا انه معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان
مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى
قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر انه هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب
بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع
مخصوصا به كما سبق من جوابه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها
مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكره ويجوز اظهارها اى ان مع لام كى نحو
جئتك لان تكرمنى ومعها الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف
العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلث تدخل على اسم صريح نحو
جئتك للاكرام او اعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها
ما يقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على

ان بعدها الشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة
المقدر ان بعد الشرط المخصوص كما فصل فى حتى واخواتها
وهو المبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف
ذكرت بهذه العبارة مع بيان الشرط
المشترك بين الكل تام
عصام الدين

الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كى وهي بهذا
المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب التى يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب ويجب اى اظهارا ان مع
لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان
لاستكراه اللامين المتواليين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر
فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل الضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه
او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر الوغى فى رواية النصب ولكن ليس
بقياسى كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا
المستعملة فى معنى النهى احترازا عما استعمل فى معنى النفى وبهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا
وكلم المجازات اى ويجزم المضارع بكلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم
المجازات ان ومهما واذما وحيثما واذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما ايد ونها فلا
واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واى وانى واما
انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه على اى حال وكيفية تقرا انت انا
ايضا اقرا عليها ومن المتعدد استواء قراءتنا فاذ بين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا
فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر
المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ
بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل
الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص

اى لما بالاستغراق اى باستغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما
تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى
وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم
بها وجواز حذف الفعل اى ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه
دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط
عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى
المتوقع اى تنفى بها فعلا مترقبا متوقعا تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل
فى غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل
ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء
وثم نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا تفثهم ولا النهى
هى لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى النهى التى
هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع
المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل
على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى بجعل الفعل الاول سببا
والثانى مسببا وفى شرح المص وكلم المجازات ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثانى
ولا شك ان كلم المجازات لا يجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون
الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة
يصح بها ان يوردهما فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك
فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم

اعتبر ذلك التنبيه بينهما اظهار المكارم الاخلاق يعني انه ممنا بمكان بصبر الشتم الذي هو
سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده وتبينان اي هذان الفعلان قيلهما شرطا
لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الشرط
فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان
تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع
صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم
وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني
زيد اتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء
كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف
الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك
وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط
تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان
الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه
ماضيا معنى وبلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان
بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فحسن بالفاء واثرت
في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان
لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا
اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض
بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وتقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم

فاكرمتك

فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج
الى رابطة وهي الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي
بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في
الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجي اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع
الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية
ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة
بالفعلية فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية
ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها فهي مسببة
له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو
اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول
الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل
تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل

الجملة التي في جزاء الفعل المنفي المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى ونذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار اي هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة المخاطب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش

ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع رباعيا والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه [illegible] الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح الالف التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسرها ومكسورة فيما سواه اي فيما سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي المعلوم الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعده حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصلية ثبتت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه **فعل ما لم يسم فاعله** اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالمفعول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب وزيد دحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا

يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة ثقيل اذ الضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق وانقدوا استخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى ورُوِى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى يُروى ويُطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عَوِرَ وصَيِدَ والفاحش معتل العين بالذكر مع ما ضيه لزيادة عوض واختلاف فى المبنى للمفعول منه كما ذكر وبتبعيته ذكره معتل العين فى المبنى للمفعول من مضارعه وان لم يكن غير ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قُوِل وبُيِع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قِيل وبِيع ثم ابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام هٰهنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف نحو قُول وبُوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من المعتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجئ اللغات الثلث فيهما اذ يوجد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف

العلة منهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما

المتعدى وغير المتعدى

فالمتعدى من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى على امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والعلة وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فى ما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واَرى بمعنى اعلم

وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت
عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي أنبأ ونبأ
وخبّر واخبر وحدّث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي
بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها
الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي باب
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا

افعال القلوب

وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضي لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت هذه
الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت
وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة
من حيث الاخبار عنها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك
علمت لبيان ان منشأ هذه الجملة عند حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه
الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة
الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولا لها ومن خصائصها جمع خصيصة
وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر
احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ
وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة الاسم الواحد لان
مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء
الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول

فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على
قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم
هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر
لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على
احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله
فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم و
ظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت
بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز
الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا و
مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها
بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور
على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت
زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط
والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما
متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخير وقد يمتنع الالغاء فيما اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست
بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها

نحو سوف احب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احب
وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب ولهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز
الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تأخرت يعني عنهما وانما خص
هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه
ومنها اي ومن خصائص الافعال القلوب انما تعلق وتعليقها وجوب ابطال
عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل
النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت
ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال الاخير بالمقايسة مثال
النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه
الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فقصدت بقاء صورة الجملة وهذه
الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر
معنى فمن حيث اللفظ رعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى
روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج
يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على
التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد
قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند نصب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة
المنصوبة جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان
الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطاله في اللفظ لا في المعنى ومنها اي و
من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب و

في افعال القلوب

ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال
ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به
متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان
الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما
ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره
لغلبة مغايرة المضاف المضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة
فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما يجري مجرى افعال القلوب
فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني بمعنى علمت فحمل النقيض على النقيض وكذلك اجري
راى البصرية والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي
وكقوله تعالى انّي اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت و
خلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان
يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه
للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول
واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى
اتهمته اي اخذته مكان الوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب

بخيلين اي تهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله نعم فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن

الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمام لاشتمالها على معان زايدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فيخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي

اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتى بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بجاء وقعد عن الموضع الذي استعملهما العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المرتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه ثم رفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا ونصب الجزء الثاني لتشبيهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كاينا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كاينة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على

الاخر الاعلى ما هو متم منه كقول الشاعر يكنها . فيفرو المطى كاننا قطا الحزن قد كانت فراخا

بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيهما

ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان يكون ناقصة يكون فيهما ضمير الشان

اسمالها والجملة الواقعة بعدها خبرا لها مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس

صنفان شامت واخر مثن بالذى كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون

ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم

كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهى التى وجودها

وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم

من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى

وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار

للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار

الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى

بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول

وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال آل كذلك

من نفى نحو لن ابوسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول

عليها بموادها الا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا

فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا

القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار

وليس المراد انه صار فى الصباح او المسا او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول

فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة

بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد

سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار

وقد يجئ هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن

لما كان مجيئهما تامتين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما

عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح بهذه الافعال الاربعة ناقصة انما كانت بمعنى

صار وتامة فى مثل قولك آض وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة

وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال

الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من

الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا

وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال

يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية

وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها

قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كان خبرها

قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة

نحو ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة امادلالتها

على الاستمرار فلان النفى ماخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت

معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها

اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى بحرف كادوات عليها لفظا او ظاهرا

او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم

يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت

خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية بمعنى

مع ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد

هنالك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اى ومن اجل انتفى
لو فيتا امر هذه بثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانترح
مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا
اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع مادام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام
لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا احتياج الى وجود كلام ورائها وليس لنفى مضمون الجملة حالا
اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى
مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة
بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار
الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل
فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه ينبغى ان يقيد بمثل قولنا
ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صاعد ذوى
صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم
يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهى اى الافعال الناقصة
فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجوازه تا
المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا
القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم
ما فى حيز النفى لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر
على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف

واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتفقهم فكانه لا مخالفة
منهم وذلك الخلاف منه فى غير مادام لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه
النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم
مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا بمعنى
التفاعل المقتضى لمشاركة ابنين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس
فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم
معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل
وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا
اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما فى اوله ما النافية من القسم المختلف
فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان **افعال المقاربة** ما وضع اى فعل وضع
لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدر بتقدير
مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا
بجزمه به فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك
ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو
حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك
كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو
الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو
بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر والتصدى لما يفضى اليه فطفق فى قولك طفق زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه فالاول
اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب
والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف

حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف و
الحروف لا يتصرف فيها فنقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده
اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل
في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير
مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا
الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبهة
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى
الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق
على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب
لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في الرفع بدلا عما قبله بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال
الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال الاخير عسى ان
يخرج زيد بان يذكر مرفوعه فقط وهو ما كان منصوبا على الاستعمال الاول فاستغنى
عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد قيامه
مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول
كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره المقدم عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى مستكن
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة وقد يحذف ان

ايضا

عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان
كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج
قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك
عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنوا حصولا كاد
تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله
اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار
احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها
له بعسى كما انه يحذف ان عن خبره تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا
فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى لكل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد
فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح
ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل الا انه بدليل فذبحوها
واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد
فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطؤوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله تعالى
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في
وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة وذو الرمة
في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة في
تغييره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطا ابن شبرمة في انكاره عليه واخطا
ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها وقيل يكون اي

النفي الداخل على كاد وما اشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كساير الافعال في افادة النفي نفي مضمونه متمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة

اذا غير النأي المحبين لم يكد ❊ رسيس الهوى من حب مية يبرح

حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ زيد او كرب يفعل او جعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء او اوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء

فعل التعجب

ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لانشاء الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وواها له لكن ينتقض الحد بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بجنس التعجب الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او

المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب اي لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي يتضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي يتضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لتناسبهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل المصدر الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بها فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان واحدا منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يفرق فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار او اكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجازه الاكثرون

الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه

لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى

اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة

بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها

اي ما بعدها الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر

محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها

خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم

عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن

بزيد فافعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار فا فعل كاغد اي صار ذا لحم

وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان

مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في

افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش احسن بمعنى صير ذا حسن

على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن

او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه

اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال

الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك

بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن

كل ما يمكن ان يكون في شخص

افعال المدح والذم

يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته د

ذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين

وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها

فَعِل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فَعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان

العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم

اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكانت عامة العرب اتفقوا

على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني و

هي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل

بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام

اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس

غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة

اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء

منصوب المحل على التميز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى

الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي

فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم

الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص

بالمدح او الذم وبعدية انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم

الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا

خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه

او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل

مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه

سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه

الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة

الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وتوجيهه انه لا يطابق الفاعل المخصوص هنا وكذا بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب عم بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشئ وحب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او فاعله هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريه مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

الحروف

ما دل على معنى في غيره اي كلمة

هذا باب الحروف

دلت على معنى حاصل في غيرها متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد لفهم ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ككان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو مررت من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب وحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول والمتعدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة بعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا يكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل الذي غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي ويجيء

من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى
موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو
الاوثان استقام المعنى والتبعيض اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض
مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه
مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل
جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا
مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر
وشبهه مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين
اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من
مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة
لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او فى الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهى الميل اعتبارا والميل وبمعنى مع قليلا
كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية
به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر
فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب
لجواز وقوعهما بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا
بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز
قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو
النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على
جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء وهذا كما ترى فى

لدن

مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه زيد والاستعانة
اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو
اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى
الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال الاشتراء الفرس ملتصقا به فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ اخر نحو بعت
هذا بذلك والتعدية اى جعل فعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء
على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته
ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله
بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف
والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد
براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام
والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى
حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى
نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل اى لبيان علة الشئ وهذا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم
اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور
العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب
لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم
احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف

الشيء صار اخص واقل ابهاما بوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب و هذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا وامرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم و تجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو رب في حكمها اي تدخل على نكرة موصوفة نحو وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه الا ان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر

سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحطه رتبة عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم فهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص ويلزمه لكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان ايضا اي في الجملة الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ

٢٦٢

لا يسمى الا الدال على الجواب الا الجواب ولهذا لا يجب فيما علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شي وبعده عن شي اخر وذلك اما بزواله عن الشي الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شي على شي نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شي اذ التقدير ليس مثله شي على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في الشعر على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه جاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي و الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدا زمان الفعل المثبت والمنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما الا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا نكون فيها فان معناه ان مبدا زمان مسافرتي او عدم رويتي كان هذه السنة وامثال الى الان والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا او مذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رويتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانه لم ينقض بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدا لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا

للابتداء

٢٦٣

للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير المضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل

ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالحروف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمعي القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرتها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام الموكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشي اخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي حين اذ يلحقها ما الكافة على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان انما المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها

جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدته بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان
المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها
عليها فى حكم المفرد ومن ثمة اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر فى موضع الجمل اى فى
موضع يقتضى الجمل ووجب الفتح فى موضع المفرد اى فى موضع يقتضى المفرد فكسرت ان
ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول
وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا
بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاء الذى ان اباه قائم و
فتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغنى ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا
و حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او
حال كونها مع جملتها مبتدأة نحو عندى انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا او
حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبنى اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه
مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ
وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية
لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انى
معاذ لك زعمت اى لولا زعمت انى معاذ لك ولولا انك ضربتنى صدر منك وكذلك
قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعدها فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا
نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز فى موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر فى ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا و
الكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمنى فانى اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان
كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة وان كان المراد
من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد

في الحروف المشبهة

لانها اما مبتدأ او خبر المبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد
اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح
على انها معهما مبتدأ محذوف الخبر اى فاذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه
واللهزمتان عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او
باراده بهما مع حواليهما تغليبا وتشبيها بالجمع عطف على اذا انه عبد القفا اى مثل عبد القفا
ومثل شبهه وما وجد ذلك فى كثير من النسخ من جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى
احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى تعين
الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول
خاص وليس من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى
تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها
لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها
المنصوب بها فى محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم
ان المكسورة من جملة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما
بالرفع بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم
وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى
مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على
اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما
غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة

بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لولم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضى الخبر فان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى معنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى معها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة يغيره دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد وهنا اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت اللام مع المكسورة على الاسم

اي على

اي على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان في معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وح يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر لكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترطت ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعم وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اى في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غيره داخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة لثقل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدرا لسبب في تقديره ان ما

المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك فيها ان فقد قدرنا ضمير الشان حتى يكون اسما المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل العاملة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلة فعلها على المبتداء والخبر او غيره واما في شذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعضهم في اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فَلَوْ اَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ لَمْ اَبْخَلْ وَاَنْتِ صَدِيقُ ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل اَنْ لَيْسَ لِلْاِنْسَانِ اِلَّا مَا سَعَى واَنْ عَسَى اَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ السين نحو عَلِمَ اَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى او سوف كقول الشاعر وَاَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ اَنْ سَوْفَ يَاْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا او قد نحو لِيَعْلَمَ اَنْ قَدْ اَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية ولكون كا لعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو اَفَلَا يَرَوْنَ اَنْ لَا يَرْجِعُ اِلَيْهِمْ وليس لزوم حرف النفي الا لكونه كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لان ان بمعنى الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لان ان كان

الفعل

الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأن للتشبيه اي لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَاَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ وان اعملتها قلت ثديَيه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الباعث الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون وهي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ فتوسطها اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه فاللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف اِن واَن المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له

اعلم ان لكن للاستدراك وهو رفع وهم تولد من كلام سابق ولذا يتوسط بين كلامين متغايرين معنى كما ذكر في الحروف المشبهة بالفعل فهي في عطف المفردات نقيضة لا يعني يجئ لكن بعد النفي خاصة بعكس لا فانها يجئ بعد الاثبات خاصة كقولك ما رايت زيدا لكن عمروا لم يجئ وفي عطف الجمل نظيرة بل يعني اذا عطف

٢٧٠

شاهدا و يجوز معها مشددة ومخففة الواو فهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية

وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت

زيدا قائم وعلى المستحيل نحو الا ليت الشباب لنا يعود فاخبره بما فعل المشيب و

اجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى

زيدا قائما اي تمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت

واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى

رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول معناه ليت ايام

الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير

المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي

اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله ثم لعلكم تفلحون

ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة

العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك

مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب

عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه بمعنى انه وقع مجرورا في

موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء

فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكره من التاويل ان هذا البيت

يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا احتياج الى التاويل بعد ما جزم بوجود

الجر بها وحكم بشذوذه **والحروف العاطفة** العطف في اللغة الامالة

ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو

والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها

وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل

٢٧١

التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها

بدل غلط لما قبلها و بدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم

لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالواو للجمع الاول الجمع اعم من ان يكون مطلقا او

مع ترتيب فمراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما

وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني

زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع

مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان للاطلاق اي لا ترتيب فيها بين المعطوف

والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب

اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة

بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي

متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى

بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه

اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه لتعلقهما حتى

يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل

المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبيا

وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من

وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم

وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى

بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء و

يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء

ساير الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان

كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصلح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم
ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء
بالملاقي الجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم بجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في
العاطفة ما يلاقي جزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا
ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان
اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض
الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى
ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي
واو وامّا وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين والامور
حال كون ذلك الامر مبهما اي غير متعين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله تعالى
ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل
فيهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد
المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد
المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب فمن ثمة اي ومن اجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما الطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت
زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة
هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وا زيدا رايت
ام عمرا احسن وافصح ويكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن

احسن

احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المصنف
وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت
زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب
لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب
والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب
ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم ولا لانهما لا
يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما
زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما الا على التعيين
جاءك ام لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار
اليه بثمة في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة
فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخ
عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها
بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرطه على طريق اللف والنشر لكان اخصر و
احسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني
والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطعة التي اراها الابل وهي
جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء
او شئ اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وح تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام
الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا
عطفت شئ على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه
المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك

جائزة معاً وبعنى اذا عطفت شئ على اخر باو يجوز ان يصدق المعطوف عليه باما نحو جائني اما زيداً او عمرو ولكن لا يجب نحو جائني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة لانها تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفتين معاً ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معيناً اي لينسب الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جائني زيد لا عمرو فحكم المجئ في زيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جائني زيد بل عمرو اي بل جائني عمرو فحكم المجئ في المعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جائني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جائني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها لاثبات الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه لان الحكم منفي عنه فمعنى ما جائني زيد بل عمرو بل جائني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجئ منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على

الجملة

الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جائني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جائني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي

حروف التنبيه

الا واما وها يجدن نبا الجملة كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا ينبغي معاينها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء

حروف النداء

يا اعمها استعمالا لانه يستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون اليا والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب

حروف الايجاب

نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون اليا واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني ينقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فمعنى اذن

لنفي النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء
على سبيل الندور لتصديق الايجاب كما تقول في جواب قام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد
الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق
الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا خلاف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا
يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا
الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق
المخبر وفي بعض النسخ لتصديق الخبر كقولك اجل وجير وان لمن قال قد جاء زيد اولم يات ك
اي قد اتى اولم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله
ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضا في قول الشاعر بيت شعر هل للمحب شفاء من جوى حبهم ان اللقاء اي نعم اللقاء
شفاء المحب فجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها لتصديق المخبر

حروف الزيادة

وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد تقع زائدة لا
لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها
اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما
في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه
بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر ولحسن السجع
او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في
كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام
فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت
زيدا اي ما رايته وقلنا اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر في ما ان جلس
القاضي اي مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح

الهمزة

الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم
عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو
الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى
اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء
الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا والكون تلك
المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت
لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما
مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة
والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما
جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان
المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا
قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة
المقسم به بحيث يستغنى عن القسم فيتصور لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها
مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر
اي ما لك من حاد اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مستدلا على كونها مواضع
زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي فهي لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني
زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما
في معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير مستقل غير
فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا
للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا
ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك

قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله الا ما امرتني لانه مفعول صريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا

حروف المصدر

ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي الجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا

حروف التحضيض

هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فقصد ولتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا والا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات

حرف التوقع والتقريب

قد سمي بهما لمجيئه لهما فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او على المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا

حرفا الاستفهام

الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار فما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محقق ثابت بالحقيقة لان اصله انه يضرب زيدا هو

غير

غير مستحسن هنا لك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه

وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لما قصد الاستفهام عن

احد الامرين بعد علم المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى

فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد

لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك

هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع والكن كان و

اومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها

فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها **حروف الشرط** ان ولو واما انها صدر الكلام

لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل

وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على

المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى

المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو

للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع

منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله

تعم ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء

الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر

فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما

علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول

مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم

واستعمال لو بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع

انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعم لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا

فان لو

في حروف الشرط

٢٦١

فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد للتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء

التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه

المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على

انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب

الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم

المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت

اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد

بها بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان

استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام

وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعم وان احد من

المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد و

انتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما

انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس

تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده

ومن ثمه اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر

لانه اي ان مع معموله فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة

لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان

يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل

كالعوض من الفعل المحذوف فقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال

كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت

تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا

عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا

اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق

الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر المتعذره اى بعذر وقوع الفعل فى موضع

الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا بوضع فعله

فى موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه فى

لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم

لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه

لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق لى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فى اى

فى الجواب وكان الجواب القسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون

مجزوما او غير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه والشرط

ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا وان لم تاتنى مثال

للماضى معنى لاكرمنك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او

غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط

ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك

انا والله ان تاتنى اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء

القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى

هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير

ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله لاتينك وانما

اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط

الماضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير

التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما

جميعا

فى حروف الشرط

جميعا نشر على غير ترتيب اللف وباعتبار الثانى على ترتيبه ففى كل من المثالين يقع من حيث

المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه

وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد

اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم اللفين على نشرهما من حيث مثالاهما

وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به او مقدره كملفوظ فى صدر الكلام فيلزم فى الشرط الذى بعده

المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط

ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى براءى

لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط

ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية

الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءنى

اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون

معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جائت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال

نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر

قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى

فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور

لكنه مقدر يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات

والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها

الذى هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها الواقع فى جزائها جزء مما فى حيزها اى

حيز فائها وحيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق

واما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير

مقيد بحال لتجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجمل

سيبويه لان اما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو اي
ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف وعند المطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة
بحال تجويز التقديم وعند عدمه مثاله اي يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما
مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها الذي يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما
يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة
فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان
كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال
المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان
لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون
المتوسط معمول الشرط المحذوف فهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين
ان يكون فجعل لاما قوة دفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان
ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما
والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد
فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق
بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم
الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فو بهم غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما

زيدا

زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد
منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف و
انما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهوره امثلة كونها مرفوعة لكثرتها

حرف الردع كلا

الردع هو الزجر والمنع يقول الشخص فلان يبغضك فيقول
كلا ردعا له اي ليس الامر كما يقول وقد يجي بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن
قال لك افعل كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق
مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني
لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما
يقول بتحقيق الضد لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما توهموا من ان المقصود
به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة
لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فيعلم من اول الامر ان يكون هذه على بناء الحقيقة
وبحركة تلك على اعراب ما ولتشبه الثانية كالحرف الاخير لما تلحقانه فان كان اي المسند اليه
اسما ظاهرا غير مونث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه
او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المونث وههنا من حيث انها من
احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمونث في مثل
قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامة
مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا دون علامة
التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا

يلزم

يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف الحق بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفايدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل عن الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مهما

التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به ينون الشي اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهو في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا تنقض بها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا توابع حركاتها اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شي وهيهنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا احتياج الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل لتخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض و المعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي واما الاول فلا منع من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين ... يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على الاخر كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم

في التنوين

مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد امثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخرها ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطا لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث و ظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم ما عنه المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانه معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما الحق اخر الابيات و المصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر والحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها ايضا قابلة للترنم كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني بها انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما ان يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستمتعا باشباع حركته احد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت اولا بحصول باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة

يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق
خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح والكسر والحق بها النون فقيل
المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد
تجاوز البيت بالحرف هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم
الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو
موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا
بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة
المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها
ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا
الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال الابن بين علمين احدهما موصوف به
والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف
الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه اذا كان صفة لغير
العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من
اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن
الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في
جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه
هند ابنة عاصم

نون التاكيد

فهما ان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها واختيار الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو
اضربان والف الجمع اي الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو
اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها حينئذ بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل

المستقبل

المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب
خيرا او القسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص
هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما
يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي لما فيه ما يقرب من الطلب لخلوه عن
معنى الطلب وانما جاز قليلا لشبهه بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي
في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو
القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة
الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد
في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا
لئلا ينقص المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة
مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان شرط
في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة
اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما
ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو اليا مكسور ليدل على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين
او لثقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من
ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة
مفتوح طلبا للخفة وظاهره ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما
غير ما ذكره فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء
عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنان في جمع
المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات

متواليات ولا يدخلهما اى التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده
خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما فى الوقف وليس بمرضى
عند الاكثرين وهما اى النون الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى غير التثنية وجمع المؤنث مع
الضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان
يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما
ضما وكسرا والغرض من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى
كلام المصنف ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع
الضمير البارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزُوا واخشَوا وارموا والواحد المؤنث نحو
اغزِى وارمى واخشَى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فالنون
مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزُنّ وارمُنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت
فى نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزِنّ وارمِنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت فى
اغزى الجيش وارمى الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشَوُنّ كما ضممتها مع
المنفصلة نحو اخشَوُا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول
اخشَيِنّ كاخشَيِ الرجل فان لم يكن اى الضمير البارز وهو فى الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ
واخشَ فكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية تقول اغزُوَنّ وارمِيَنّ
واخشَيَنّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزُوا وارمِيا واخشَيا ومن ثمة اى لاجل انه مع غير
الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل تَرَيِنّ فى هل ترى كما يقال
ترضَيان هذا مثال الضمير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترُونّ فى مثل هل
ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا
مثال ما فيه بارز مضموم لاجل النون وهل ترَيِنّ فى مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما
يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل ترين

في نون التأكيد

لاعلى ترتيب اى ومن ثمة قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية فى اغزوا واغزنّ
فى اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزنّ فى اغزى بحذف الياء
المكسور ما قبلها كاغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع فى
كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير
البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن اى لالتقاء الساكن المذكور
بعدها وفى بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذف النون الخفيفة لالتقائها اللام
الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا كان الواجب ان يقال لا تهن
نحو الفتح والكسر ولم يحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما
يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة
فى حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين فيرد
ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزى وقلت اغزُنْ واغزِنْ بحذف
الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين
فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم
مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك فى اضربن
اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر
تحذف نحو اصبت خيرا واصابنى خير واختم لى بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا
ولا تلحق بنا من بعثرة شرورنا ضررا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت او ثقيلة فى
مواقف الندامة منقلبة بالف اداب عبودية تلك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة
شفاعته فى مخوارق الضلالات كافية وعن مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى
آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه فقد استراح من كد الانتماض لنقل هذا

الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي عليه ما عليه في وظايف
عبوديته للأعراض عن مطالب الاعواض والاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من
شهر رمضان في سلك شهور سبع وتسعين وثمانمأة والحمد لله رب العالمين و
الصلوة والسلام على محمد واله اجمعين قد وقع الفراغ من اتمام هذه الشريفة
المسمّاة بشرح الجامي على يد افقر العباد الى الله ذي الأيد محسن العباد
محمد كاظم بن المرحوم المغفور الملا عبد العلي التبريزي
غفر الله لهما ولوالديهما للانطباع في يوم السبت لثامن
وعشرين من شهر ذي القعدة الحرام في سنة الثامن ١٢٩٩
والتسعين ومأتين بعد الالف من الهجرة النبوية
على هاجرها وآله الآف التحية
في دار الطباعة الغير...
جناب ابراهيم ... حفظه
الله تعالى

وقف كتابخانهٔ آستان قدس رضوی
توسط مرحوم شیخ کربلائی غلامعلی دلاوری
٢٧ / ١١ / ١٣٦٧ التماس دعا
هرشی